مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

# الاستقلال المهني للمحامي الشريك عن إدارة شركة المحاماة وتأثير هذا الاستقلال على قيام المسؤولية عن الخطأ المهني دراسة مقارنة بين القانونين الكويتي والأمريكي

الدكتور/ خالد عبدالحميد خلف الدعاس

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

العدد ٢ - السنة ٤٧

ذو الحجة ١٤٤٤ هـ - يونيو ٢٠٢٣م

# الاستقلال المهني للمحامي الشريك عن إدارة شركة المحاماة وتأثير هذا الاستقلال على قيام المسؤولية عن الخطأ المهني
## دراسة مقارنة بين القانونين الكويتي والأمريكي

الدكتور/ خالد عبدالحميد خلف الدعاس(*)


## ملخص:

**يتناول البحث تحديد المسؤولية عن أخطاء المحامي الشريك في الشركة المهنية، ذلك بالنظر إلى وجود مبدأ استقلال المحامي الشريك خلال ممارسة المهنة.**

**فقد يتعارض استقلال المحامي الشريك مع سلطة إدارة الشركة ونفوذها عليه من الناحية الواقعية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤثِّر على مسؤولية الإدارة عن خطأ الشريك.**

**بينما نصَّت لائحة تنظيم شركات المحاماة في الكويت لعام ٢٠٢٠ على استقلال المحامي الشريك ومسؤوليته الشخصية عن أخطائه المهنية تجاه الشركة والشركاء، دون أن تكون الإدارة مسؤولةً عن الخطأ الشخصي للشريك إلَّا إذا كانت مشتركةً معه بالخطأ.**

**وبالمقارنة مع التجربة الأمريكية، وجدنا أنَّ جمعية المحامين الأمريكية قد حاولت تحديد القواعد النموذجية لكيفية تحديد مسؤولية الإدارة عن أخطاء المحامي سواءً أكان شريكاً أم عاملاً في الشركة.**

**وتتلخَّص وجهة النظر الأمريكية في فَرْض المسؤولية على الشركاء وإدارة الشركة والمحامين المشرفين إذا ثبت عدم تفعيل قواعد السلوك المهني في الشركة، أو في حالة ارتكابهم لأيِّ فشلٍ في منع الأخطاء المهنية من باقي الشركاء أو المحامين العامِلين، أو الفشل في التقليل من آثارها على الأقل، أو الاشتراك بالخطأ طبعاً.**

**وقد توصَّلنا مع نهاية البحث إلى مجموعةٍ من التوصيات الكفيلة بالاستفادة من اللائحة الأمريكية بما يتناسب مع ظروف القانون الكويتي.**


**الكلمات المفتاحية:** *شركة محاماة، شركة مهنية، الاستقلال المهني، مسؤولية المحامي، مسؤولية الإدارة، الخطأ المهني، المحامي المُمَارس، المحامي الشريك، المحامي العامِل، المحامي الخاضع للإشراف.*

## المقدمة

كانت مهنة المحاماة في الكويت على موعدٍ مع تغييرٍ جذريٍّ مع نهاية عام ٢٠٢٠، حيث إنَّ وزارة التجارة والصناعة أصدرت أخيراً لائحة تنظيم شركات

* شركة المجموعة الإعلامية الوطنية للنشر والتوزيع – دولة الكويت.

المحاماة[1]، وذلك اعتماداً على تنظيم المشرع لتأسيس شركاتٍ مهنيةٍ ذات شخصيةٍ اعتباريةٍ مُستقلَّةٍ عن الشركاءِ استناداً على قانون الشركات رقم ١/٢٠١٦.

والسبب في إصدار وزارة التجارة والصناعة للائحة شركات المحاماة أنَّ الشركة مهما كان نشاطُهَا فهي تُعتَبَر تجاريةً وفق قانون التجارة[2]؛ وهذا لا يُغيِّرُ من الأمر شيئاً بأنَّ المحامين الشركاء المُخالِفِين لأخلاقيات المهنة سيُحاسَبُونَ أمام الجمعية العامة للمحامين، أمَّا دور وزارة التجارة والصناعة في الرقابة والمحاسبة؛ فيَنْحَصِرُ في مجال احترام الشركة لنشاطات الترخيص الممنوح لها، واحترامِهَا لقواعد قانون الشركات ولائحته التنفيذية ولائحة شركات المحاماة.

وفي الواقع، تَرتَبِطُ فكرة الشركات المهنية بالأساس مع وجهة نظرٍ تقولُ بإمكانية تحوُّل العمل المهني غير التجاري وغير الخيري أيضاً، إلى عملٍ مؤسَّساتيٍّ تحت مِظلَّة شركةٍ ذات شخصيةٍ اعتباريةٍ وذمةٍ ماليةٍ مُستقلَّةٍ.

لكن هذا التحوُّل يقتضي انقسام المُمارِسِين المهنيِّين –مثل المحامين– إلى مدراء أو عامِلِين، وهكذا نشأت إشكالياتٌ عديدةٌ فيما يخصُّ المسؤولية عن الخطأ المهني، والتي كان المحامي في مكتبه يتحمَّلها بشكلٍ شخصيٍّ تامٍّ عندما كان يُمارس المهنة بشكلٍ فرديٍّ دون وجود سلطةٍ عليه.

وقد أبقتْ لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠ المسؤولية الشخصية غير المحدودة على المحامي الشريك في شركة المحاماة رغم انتقال المحامي إلى الممارسة الجماعية تحت اسم الشركة؛ وذلك بالنظر لإقرار مبدأ استقلال المحامي في ممارسة المهنة الذي يحظر على إدارة الشركة التدخُّل في التقدير المهني للمحامي.

الأمر الذي أدَّى إلى عدم مساءلة الإدارة عن أخطاء الشركاء، وبقاء المسؤولية الشخصية لكلِّ شريكٍ محاميٍّ تجاه الشركة والشركاء وفق قواعد المسؤولية وميثاق

---

(١) تعتبر الشركة تاجراً وإن لم تمارس التجارة وفق المادة ١٣–٢ من قانون التجارة رقم ٦٨/ ١٩٨٠. انظر أيضاً: أحكام محكمة التمييز الكويتية:
طعن تجاري، رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ١٨–٤–٢٠١٣.
طعن تجاري، رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ٢١–١١–٢٠١٣.
لذلك يجب على شركة المحاماة أن تسجل في سجلات وزارة التجارة والصناعة وفق اللائحة الكويتية لشركات المحاماة (م/٦)، رغم أنَّ ممارسة التجارة محظورة عليها بموجب نص ذات اللائحة (م/٢).

(٢) المادة ١٣–٢، قانون التجارة الكويتي، رقم ٦٨/ ١٩٨٠.

الشرف المهني التقليدي[٣]، في حين تكون الشركة مسؤولةً بذمَّتها المالية المستقلة عن الخطأ المهني للشريك تجاه الغير.

وعلى الرغم من أنَّ لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠ تُعتَبَر لائحةً تنفيذيةً تفصيليةً، إلَّا أنَّها كانت مختصرةً جداً عند الحديث عن مبدأ الاستقلال المهني؛ فلم يتمَّ توضيح حدوده وأثره على مسؤولية المحامي الشريك.

أمَّا في الولايات المتحدة، فإنَّ مسألة تنظيم العمل والمسؤولية داخل شركة المحاماة، قد أخذت قِسطاً وافِرَاً من التنظيم اللائحي، والتطبيق القضائي، والنقاش الفقهي.

فقد أصدرت جمعية المحامين الأمريكية[٤] لائحةً تنظيميةً نموذجيةً لأهمِّ المبادئ الراسخة في القضاء الأمريكي[٥] حول تنظيم المهنة ومنها شركة المحاماة، وقد طبقتها حرفياً ولاية ديلاوير Delaware الشهيرة والمُلهمة لباقي الولايات في قانون الشركات[٦].

وقد كان من أهمِّ المبادئ الراسخة في اللائحة الأمريكية هذه، فكرة تنظيم المسؤولية عن خطأ أي محامٍ مُمَارِس في الشركة (شريك أو عامِل)، حيث تمَّ إقرار المسؤولية عن هذا الخطأ على عاتق إدارة الشركة والشركاء في حالاتٍ معينةٍ، وتمَّ منح الإدارة بعضاً من طرق دفع هذه المسؤولية.

بالتالي، فإنَّ وجهة النظر الأمريكية تقول بإنشاء حالةٍ من التسلسل الإداري التي قد تؤدِّي إلى نقل المسؤولية من المحامي –حتى وإن كان شريكاً– إلى الإدارة؛ وذلك

---

(٣) انظر في القانون ٤٢ لعام ١٩٦٤ بشأن تنظيم مهنة المحاماة.
انظر في وجهة النظر التالية:
الصانع، يعقوب، مسؤولية المحامي في الشركات المهنية والمكاتب التقليدية، جريدة القبس، كتاب وآراء، تاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢١. رابط:
https://alqabas.com/article/5833856 (20-10-2021).

(٤) حول هذه الجمعية، راجع:
https://www.americanbar.org/content/aba-cms-dotorg/en/about_the_aba/ (20-10-2021).s

(٥) حيث إنَّ القانون الأمريكي ينتمي إلى مدرسة القانون القضائي Case Law؛ فهو يعتمد على السوابق القضائية المستقرة أكثر من اعتماده على النصوص المقننة.

(٦) راجع في هذا الموضوع:
Allen, William T., Jack B Jacobs, Leo E Strine Jr "Function over form: A reassessment of standards of review in Delaware Corporation Law." Bus. Law. 56 (2000), page 1287.

لأنَّ معطيات الواقع القانوني والقضائي تؤكِّد ضرورة فرض هذه المسؤولية على الإدارة في حالات فرض نفوذها على المحامي، أو في حالات عدم توفير البيئة المسلكية المناسبة لممارسة المهنة، أو في حالات الفشل بمنع الأخطاء المهنية أو على الأقل التقليل من آثارها.

## أهداف البحث

١ – توضيح المفهوم العميق لاستقلال المحامي الشريك في ممارس المهنة وفق اللائحة الكويتية مع مقارنته باللائحة الأمريكية.

٢ – تحديد أثر هذا الاستقلال وفق الرؤية الكويتية ومقارنتها بالرؤية الأمريكية على مسؤولية المحامي الشريك عن أخطائه المهنية، وعلى مسؤولية إدارة الشركة عن هذا الخطأ.

٣ – اقتراح مجموعة من القواعد الجديدة للاستفادة من طريقة قيام المسؤولية الشخصية للمحامي في شركات المحاماة الأمريكية، ذلك بما يتناسب مع طبيعة وظروف شركات المحاماة الكويتية والبيئة القانونية التي تَحكُمُهَا.

## أهمية البحث

تنقسم أهمية البحث إلى محورَيْن:

- **الأهمية القانونية**؛ في ترسيخ قواعدٍ عادلةٍ تقيم المسؤولية عن الخطأ بممارسة مهنة المحاماة على الشخص الذي يكون هو المصدر الحقيقي للخطأ المهني.
- **الأهمية الاقتصادية**؛ في اعتماد قواعد مسؤوليةٍ مهنيةٍ عادلةٍ تجعل المحامين مُطمئنِّين إلى وضعهم القانوني بعد تحوُّل مكاتبهم إلى شركات محاماة، الأمر الذي ينشر مناخاً مُشجِّعاً على دمج المكاتب في شركات، ويُحقِّقُ استفادةً اقتصاديةً من رأس المال المهني إلى جانب الارتقاء بمستوى ممارسة المهنة.

## منهج البحث

- **المنهج الوصفي**: بغرض توضيح المصطلحات والأفكار المُرتَبِطَة بموضوع البحث.
- **المنهج التحليلي النقدي الاستنتاجي المقارن**: حيث سيتمُّ تحليل المفاهيم والنصوص القانونية والتنظيمية؛ بغرض نقدها، وتحديد عيوبها؛ ثم استنتاج الحلول المناسبة لها بعد مقارنة الرؤية الكويتية بالأمريكية وتحقيق أفضل استفادةٍ منها.

## نطاق البحث

ينحصر نطاق البحث في جزئية إشكالية مفادها تأثير مبدأ الاستقلال المهني للمحامي الشريك على المسؤولية عن الخطأ المهني التي يتحمَّلها الشريك أو الإدارة، أي أنَّ بحثنا يُركِّز على الجهة المسؤولة وتبرير هذه المسؤولية في نطاق مبدأ الاستقلال.

وهكذا، لا يشمل نطاق البحث دراسة المواضيع التقليدية مثل أركان المسؤولية من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية؛ فمن الواضح أنَّ الخطأ؛ هو مخالفة للسلوك المهني، والضرر؛ هو وقوع ضرر مادي أو معنوي للشركة أو الشركاء أو الغير، والعلاقة السببية؛ هي أنَّ الخطأ كان هو السبب في وقوع الضرر.

## إشكالية البحث

تتمثَّل إشكالية البحث في التساؤل التالي:

"**كيف يمكن تطوير قواعد المسؤولية الشخصية عن الخطأ المهني للمحامي الشريك في شركات المحاماة الكويتية؟**"

## خطة البحث

**المبحث الأول: استقلال المحامي الشريك في شركة المحاماة**

المطلب الأول: ماهية الاستقلال المهني في شركة المحاماة

المطلب الثاني: الفرق بين الرؤية الكويتية للاستقلال المهني في شركة المحاماة وبين الرؤية الأمريكية

المطلب الثالث: مدى شمول الاستقلال المهني للمحامين في الشركة

**المبحث الثاني: المسؤولية عن الأخطاء المهنية للمحامين الشركاء في شركة المحاماة**

المطلب الأول: مسؤولية المحامي الشريك عن أخطائه الشخصية

المطلب الثاني: مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن الأخطاء الشخصية للمحامي الشريك (المبدأ العام)

المطلب الثالث: المسؤولية الاستثنائية للإدارة عن أخطاء المحامي الشريك (الاستثناء)

# المبحث الأول
# استقلال المحامي الشريك في شركة المحاماة

بدايةً، سنتعمَّق في ماهية الاستقلال المهني في شركة المحاماة (المطلب الأول)، ثم سنرى الفرق بين الرؤية الكويتية للاستقلال المهني في شركة المحاماة وبين الرؤية الأمريكية له (المطلب الثاني)، وأخيراً سنبحث في مدى شمول الاستقلال المهني لحقوق المحامين في الشركة (المطلب الثالث).

## المطلب الأول
## ماهية الاستقلال المهني في شركة المحاماة

### أولاً: الاستقلال المهني في اللائحة الكويتية

لم تُعرِّفْ لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠ مصطلح الاستقلال المهني، على الرغم من أنَّها فرضت هذا الاستقلال على إدارة شركة المحاماة مهما كان شكلها.

ويمكننا تعريف الاستقلال المهني وفق الغاية التنظيمية كما وَرَدَت في اللائحة الكويتية، بأنَّه:

"ضمانة مهنية تكفل للمحامي الشريك حقَّه بممارسة المهنة دون تدخُّل في تقديره للإجراءات القانونية الواجب اتِّخاذها في الدعاوى والاستشارات التي يَستَلِمُهَا".

ومن اللَّافت أنَّ لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠ كانت حريصةً جداً على تقييد سلطة الإدارة، حتى أنَّها فرضت الاستقلال المهني على نظام الشركة الأساسي كنصٍّ آمرٍ وفق النظام العام للشركات المهنية(٧).

وهذا يعني أنَّه لا يجوز الاتِّفاق على بنودٍ في نظام الشركة الأساسي بما يسمح لإدارة الشركة أن تتدخَّل بممارسة المحامين الشركاء للمهنة(٨).

---

(٧) وهذا ما يدعو إلى إيجاد إطار تشريعي خاص بالشركات المهنية، بشكل منفصل عن قانون الشركات، انظر:
عبد الجبار، زينة، استراتيجية تقنين موحّد للشركات المهنية في إطار أحكام الشركة البسيطة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد ٢، عام ٢٠١٨، الصفحة ٢٣٣.

(٨) راجع المادتين ١٣ و١٤ من لائحة شركات المحاماة، الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة، رقم ١٦١، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠.

كما لا يجوز –بأيِّ حال من الأحوال– أن تتمادى إدارة الشركة خلال الممارسة الواقعية للمهنة، على حقِّ المحامين الشركاء بالممارسة المُستقلَّة.

فعلى سبيل المثال، قد يكون نظام العمل في شركة محاماةٍ محدودة المسؤولية، على أساس أن يستلم كلُّ شريكٍ دعاوى معينةً وفق خبرته في المحاكم، حيث يستلم الشريك الأول الدعاوى المدنية، والثاني التجارية، والثالث الجزائية.

وبهذه الطريقة، يستقلُّ كلُّ شريكٍ في تقديره لما يجب أن يتمَّ من إجراءاتٍ قانونيةٍ لدى متابعة دعواه، دون أن يحقَّ لمدير الشركة المحدودة أن يتدخَّل في تقدير الشركاء للمسائل المهنية.

وهكذا، يكون لمدير الشركة صلاحيات التسيير المالية والإدارية على أموال الشركة وأصولها والعاملين فيها فقط، أمَّا الشركاء فلا يحقُّ للمدير التدخُّل في عملهم المهني وتقديرهم لما يناسب دعاويهم أو استشارتهم من إجراءات؛ وهذا يعني:

- إذا ارتأى الشريك المختصُّ بالدعاوى المدنية أن يدفع ببطلان التعاقد موضوع الدعوى، فلا يحقُّ للمدير أن يُوجِّهَهُ للدفع بعدم قبول الدعوى(٩).
- وإذا ارتأى الشريك المختصُّ بالدعاوى التجارية أن يدفع ببطلان عقد الوكالة التجارية مثلاً(١٠)، فلا يحقُّ للمدير أن يُوجِّهَهُ إلى إثبات كون الوكالة تمَّت بغرض استيراد السلع وليس مُجرَّد توزيعها حتى تكون غير خاضعةٍ لضريبة الدخل السنوي الصافي(١١).
- أمَّا إذا ارتأى الشريك المختصُّ بالدعاوى الجزائية أن يطلب النظر إلى الظروف المُخفِّفة للعقوبة(١٢)، فلا يجوز للمدير أن يفرض على الشريك الدفع ببراءة المتهم من الجرم المنسوب إليه.

---

(٩) لرفعها من غير ذي صفة مثلاً وفق المادة ٨١ من قانون المرافعات رقم ١٩٨٠/٣٨. راجع في حكم محكمة التمييز الكويتية:
طعن مدني، رقم ٧٣، لسنة ١٩٩٧، بتاريخ: ٢٧–١٠–١٩٩٧.
طعن تجاري، رقم ١٣٣٧، لسنة ٢٠١٠، بتاريخ: ٢٢–١–٢٠١٥.

(١٠) انظر حول وكالة التوزيع كعقد في قضاء محكمة التمييز الكويتية:
طعن تجاري، رقم ١٠١٣، لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ٢٩–١–٢٠٠٦.

(١١) راجع: المادة ١–٣ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٠٠٨/٢ بخصوص تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم ١٩٥٥/٣٣.

(١٢) راجع بشأن تخفيف العقوبة في قضاء محكمة التمييز الكويتية:
طعن جزائي، رقم ٢٥٣، لسنة ٢٠١١، بتاريخ: ١٨–٣–٢٠١٢.

## ثانياً: الاستقلال المهني في اللائحة الأمريكية

أمَّا في اللائحة النموذجية لجمعية المحامين الأمريكية، فقد جاء استخدام قاعدة: "الاستقلال المهني" "Professional Independence"(١٣) في سياق حظر المحامي من الاشتراك مع أشخاصٍ غير محامين في العمل المهني(١٤). وقد اعتمدت محاكم ولاية ديلاوير هذه القاعدة، وفرضتها على شركات المحاماة(١٥).

وإنَّ أهم ما تهدف إليه هذه القاعدة، هو:

- ضمان عدم تدخُّل رأس المال غير المهني في الشركات المهنية، هكذا لن تتسلَّل مصالح التجار وأصحاب رؤوس الأموال إلى شركات المحاماة، وستُحافِظُ على استقلالها بممارسة المهنة من أيِّ مصالحٍ متضاربةٍ مع مصالح عملائها(١٦).
- ضمان حماية المحامي المؤسِّس للشركة من تدخُّل شركاءٍ غير محامين في عمل المحامي مهنياً.

وفي سياق الاستقلال المهني، فقد حظرت هذه اللائحة الأمريكية الممارسات التالية:

- لا يجوز تأسيس الشركة مع شخصٍ غير محامٍ(١٧)، في حين أنَّ المحكمة العليا في ولاية أريزونا قد خالَفَت حديثاً رأي ولاية ديلور؛ حيث سمحت بتملُّك غير المحامي لجزءٍ من شركة محاماة(١٨).

---

(١٣) راجع في شرح هذا المبدأ:
Davis, Evan A. "The meaning of professional independence." Colum. L. Rev. 103 (2003), page 1281.

(١٤) Rule 5.4, American Bar Association (ABA), model rules of professional conduct.

(١٥) Rule 5.4, the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(١٦) وهذا ينطبق على جميع الشركات المهنية، وقد ناقشت محكمة ديلاوير هذا المبدأ في شركات المحاسبة لمصلحة أشخاص خارج نطاق المهنة. انظر:
"... the record does not support the notion that McGladrey's auditors would have sacrificed their professional independence to benefit Comvest on this one particular transaction...". see:
MERLIN PARTNERS LP v. AUTOINFO, INC., CA No. 8509-VCN (Del. Ch. Apr. 30, 2015).

(١٧) Rule 5.4, (b), (ABA) model rules.

(١٨) "Nonlawyers may partner with lawyers. Nonlawyers may own, have an economic interest in, manage, or make decisions in, an Alternative Business Structure that provides legal services. Lawyers will be permitted to split fees". See the official site of the Arizona courts:
https://www.azcourts.gov/accesstolegalservices/Questions-and-Answers/abs (30-12-2021).

- لا يجوز اشتراك شركة المحاماة مع شخصٍ غير محامٍ بالأتعاب(١٩)، وقد أكَّدت محكمة ديلاوير ضرورة تسجيل الشخص بصفة محامٍ لدى المحكمة العليا للولاية حتى يحقُّ له الاشتراك في الأتعاب(٢٠).
- لا يجوز أن يخضع المحامي في تقديره المهني لشخصٍ ثالثٍ تنتقل إليه الخدمات القانونية من الشخص الأصلي الذي يُشغِّل المحامي أو يدفع له أتعابه(٢١)؛ كأن تقوم الشركة بتوجيه المحامي لتقديم استشارة تحت إدارة خبيرٍ ماليٍّ وليس قانونياً(٢٢).
- لا يجوز ممارسة المهنة في أيِّ كيانٍ:
- يمتلك فيه شخص غير محامٍ أية مصلحةٍ(٢٣).

---

(١٩) Rule 5.4, (a), (ABA) model rules.

(٢٠) "The fact that at the time of the fee splitting agreement the law firm had not registered with the Supreme Court of the state or that it was not registered to do business in the state pursuant to 8 Del. C. 371 does not change its status as ‘‘lawyer.’’". See:
Tomar, Seliger, Simonoff, Adourian & O'Brien v. Snyder, 601 A.2d 1056 (Del. Super. Ct. 1990).

انظر حول نقاش أحد الفقهاء الأمريكيين في هذه النقطة:
Stutz, Joseph D. "In re Feldman: Splitting Fees with Nonlawyers and Preserving the Professional Independence of Attorneys." J. Legal Prof. 26 (2002), page 257.

(٢١) Rule 5.4, (c), (ABA) model rules.

(٢٢) فهذا قد يُعتَبَر إهانة للاستقلال المهني وفق الرأي التالي:
Conners, John D. "Law Firm Diversification: An Affront to Professionalism." Ohio NUL Rev. 17 (1990), page 303.

(٢٣) Rule 5.4, (d), (1), (ABA) model rules.

راجع في نقاش حول هذا الموضوع:
Doskow, Charles S. "Variations on Nonlawyer Ownership of Law Firms: The Full Monty, Accommodation or the (ABA) Stonewall." Miss. CL Rev. 32 (2013), page 267.

حيث بدأت أصوات في الفقه الأمريكي الحديث بتعديل هذه القاعدة والسماح بملكية غير المحامين لشركات المحاماة:
Beldt, Bret Adam. "The Inevitable Change of America's Archaic Limitations on Public Ownership of Law Firms." J. Legal Prof. 33 (2008), page 117. See also:
Schiff, Justin. "The Changing Nature of the Law Firm: Amending Model Rule 5.4 to Allow for Alternative Business Structures Resulting in Nonlawyer Ownership of Law Firms." Cap. UL Rev. 42 (2014), page 1009.

- يُديرُهُ شخص غير محامٍ(٢٤).
- يمتلك فيه غير المحامي حقَّ التوجيه أو السيطرة على التقدير المهني للمحامي(٢٥).

بالتالي، فإنَّ الهمَّ التنظيمي التقليدي لجمعية المحامين الأمريكية(٢٦) كان ضمان "استقلال التقدير المهني" "Independent Professional Judgment" من مصالح غير المحامي؛ كما شرحت لائحة ولاية ديلاوير(٢٧).

وذلك خوفاً على المحامي من الاستغلال المادي أو إخضاعه لنفوذ شخصٍ من خارج الإطار المهني؛ كلُّ ذلك بغرض ضمان استقلال شركات المحاماة والمحامين عموماً من تعارض المصالح(٢٨)، ونشر حالةٍ من الشفافية والنزاهة بين شركات المحاماة(٢٩).

فمثلاً؛ لا يمكن أن يكون المساهم في شركة محاماة شخصاً تاجراً غير محامٍ، لأنَّ هذا الشخص قد يمتلك شركاتٍ تُنافِسُ إحدى الشركات المُوكِّلة العميلة لشركة المحاماة التي يُساهِمُ فيها، حيث يكون من مصلحة هذا التاجر أن تخسر شركة المحاماة دعواها حتى يكسب مساحةً سوقيةً أكبر في السوق، ولهذا قد يضغط على الكادر القانوني في شركة المحاماة لتحقيق مصالحه المُتَعَارِضَة مع مصلحة شركة

---

(٢٤) Rule 5.4, (d), (2), (ABA) model rules.

(٢٥) Rule 5.4, (d), (3), (ABA) model rules.

(٢٦) انظر حول هذه الفكرة:
Fox, Lawrence J. "Old Wine Old Bottles: Preserving Professional Independence." Temp. L. Rev. 72 (1999), page 971.

(٢٧) Rule 5.4. the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct. See also the comment, page 280.
انظر في تقييم أحد الفقهاء الأمريكيين لهذا المبدأ على أرض الواقع:
Green, Bruce A. "Lawyers' Professional Independence: Overrated or Undervalued." Akron L. Rev. 46 (2013), page 599.

(٢٨) "the ABA's use of the term in the title of a professional conduct rule that is essentially a conflict of interest...". see:
Green, Bruce A., op. cit., page 41.

(٢٩) راجع:
Rhode, Deborah L. "Professional Integrity and Professional Regulation: Nonlawyer Practice and Nonlawyer Investment in Law Firms." Hastings Int'l & Comp. L. Rev. 39 (2016), page 111.

المحاماة في حماية حقوق مُوكِّليها؛ ولهذا لا يجوز للتاجر غير المحامي أن يُساهِمَ في شركات المحاماة في ولاية ديلور.

وإذا راجعنا للائحة الكويتية، وجدناها قد أقرَّت هذه القاعدة لكن ليس تحت مُسمَّى الاستقلال المهني، بل على أساس حصر تأسيس شركة المحاماة في المحامين(٣٠)، وحصر التنازل أو البيع أو رهن حصص الشركة للمحامين حتى لو بيعت جبراً(٣١)، وحتى في الميراث، يَرِثُ المحامي الوارث حصة المحامي المتوفى في الشركة، وإذا لم يكنْ الوارث محامياً فعليه التصرُّف بالحصة لمحامٍ، وإلَّا استردَّت الشركة حصَّة الشريك المتوفَّى(٣٢).

## المطلب الثاني
## الفرق بين الرؤية الكويتية للاستقلال المهني في شركة المحاماة وبين الرؤية الأمريكية

### أولاً: الفروق في ماهية الاستقلال المهني وطبيعة الإدارة الملتزمة به

بينما ركَّزت اللائحة الكويتية على الاستقلال المهني بالمفهوم الإداري والقانوني(٣٣) بين المحامين الشركاء وبين المدراء، فإنَّ مفهوم الاستقلال المهني في اللائحة الأمريكية كان في ملكية شركة المحاماة أو إدارتها وحَصْرِهَا في المحامين.

لكن تجدر الإشارة إلى أنَّ المدراء الواجب عليهم احترام الاستقلال المهني يجب أن يكونوا من الشركاء حصراً في اللائحة الكويتية وفق المواد ١٣ و١٤ ومنها(٣٤).

وحتى عندما أجازت هذه اللائحة الاستعانة بموظَّفين، فقد وصفتهم بـ: "الموظَّفين الإداريِّين" تحت إشراف الشركة ومسؤوليَّتها وفق قانون العمل الأهلي(٣٥)، وهؤلاء لا نرى تصنيفهم ضمن إدارة الشركة العليا، فهذا يُخالِف صريح المادتين ١٣

(٣٠) المادة ٢، اللائحة الكويتية لشركات المحاماة ٢٠٢٠.
(٣١) المادة ٢٨، اللائحة الكويتية لشركات المحاماة ٢٠٢٠.
(٣٢) المادة ٢٩، اللائحة الكويتية لشركات المحاماة ٢٠٢٠.
(٣٣) حول النظام القانوني لتأسيس شركة مهنية، راجع:
السوفاني، عبد الله، نحو نظام قانوني لتأسيس الشركة المدنية المهنية: دراسة نظرية مقارنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد ١٦، العدد ٦، عام ٢٠١٠، الصفحة ١٧١.
(٣٤) المادتان ١٣ و١٤، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.
(٣٥) المادة ٢٠، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

و١٤ من اللائحة في أنَّ الإدارة العليا من الشركاء، بل يمكن تعيين بعض الموظفين الإداريين ضمن الكادر الإداري التنفيذي الأدنى، بحيث لا يمكنهم التأثير على الاستقلال المهني للشركاء.

بالتالي، لا يجوز حتى للمحامي أن يُصبِحَ مديراً لشركة محاماة إذا لم يكنْ شريكاً فيها وفق اللائحة الكويتية، وذلك وفق نوع الشركة، وسنرى انعكاس هذه القواعد على الاستقلال المهني في الرؤية الكويتية، كما يلي:

- **شركة المساهمة المهنية المقفلة للمحاماة**(٣٦): وهي تأخذ شكل الشركة المساهمة(٣٧) المقفلة(٣٨)، ويُديرُهَا بالتالي مجلس إدارة يتكوَّن من المساهمين المُقيَّدين في سجل المحامين المُشتَغِلِين في جدول الاستئناف وجدول الدستورية والتمييز.

  فعلى الرغم من أنَّ اللائحة الكويتية قد سمحت لنظام الشركة الأساسي الخاص بهذه الشركة بوضع صلاحيات مجلس إدارتها، إلَّا أنَّ هذه اللائحة قد حظرت منح مجلس الإدارة أية سلطاتٍ تُخِلُّ باستقلالية المساهمين في ممارسة المهنة.

- **شركة المحاماة غير المساهمة** (تضامن أو توصية بسيطة أو مسؤولية محدودة): فهنا قد تأخذ إدارة الشركة أحد الأشكال التالية(٣٩):

- المدير الفرد، ولا يجوز أن تتضمَّن سلطَتَهُ أيَّ ما يُخِلُّ باستقلال الشركاء بممارسة المهنة.

- المدراء المجتمعون بالقرار وفق الأغلبية، فيتمُّ اتخاذ القرار بالأغلبية المطلقة بينهم، وهؤلاء المدراء أيضاً لا يجوز أن تمسَّ سلطاتهم بالاستقلال المهني للشركاء.

---

(٣٦) المادة ١٣، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٣٧) انظر حول شركة المساهمة بشكل عام في أحكام محكمة التمييز:
طعن تجاري، رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٠٠٦، بتاريخ: ٦-٣-٢٠٠٨. انظر أيضاً:
طعن تجاري، رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٠٠٥، بتاريخ: ١٣-٣-٢٠٠٨.

(٣٨) راجع حول شركة المساهمة المقفلة تحديداً فقد قالت عنها محكمة التمييز: "هي التي تتألف من عدد من الأشخاص يكتتبون فيها بأسهم قابلة للتداول...". انظر:
طعن تجاري، رقم ٤١٦، لسنة ١٩٩٨، بتاريخ: ١-٣-١٩٩٩.

(٣٩) المادة ١٤، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

وفي المقابل، فقد أجازت اللائحة الأمريكية منح المحامين من غير الشركاء سلطة الإدارة في الشركة(٤٠).

وقد أطلق الفقه الأمريكي مصطلح: "المحامون الكبار" "Senior Lawyers" على فئة الشركاء والمشرفين والمدراء من غير الشركاء، وعلى باقي المحامين المُمارِسين الخاضِعِين للإشراف؛ مصطلح: "المحامون الناشئون" "Junior Lawyers"(٤١).

## ثانياً: تقييم الفروق بين الاستقلال المهني وفق الرؤيتين الكويتية والأمريكية

يمكن تقييم الفروق الأساسية بين الاستقلال المهني وفق الرؤية الكويتية عنه وفق الرؤية الأمريكية، كما يلي:

- (**الرؤية الكويتية**) فرضت اللائحة الكويتية الاستقلال المهني للمحامي الشريك تجاه الإدارة من المحامين الشركاء حصراً؛ وفي هذا ضمانة للمحامي الشريك في أنَّ هذه الإدارة لن تنالَ من تقديره المهني.

---

(٤٠) " A partner in a law firm, and a lawyer who individually or together with other lawyers possesses comparable managerial authority...". see: Rule 5.1, (a), (ABA) model rules. Also:
"the lawyer is a partner or has comparable managerial authority...". See: Rule 5.1, (c) (2), (ABA) model rules.

(٤١) انظر:
"The working groups that serve clients consist of senior and junior lawyers...". see:
Galanter, Marc. "Why the Big Get Bigger: The Promotion-to-Partner Tournament and the Growth of Large Law Firms." Virginia Law Review 76 (1990), page 748.

انظر حول دور المحامين الكبار في مواجهة الناشئين:
"Senior lawyers in government service and corporate law departments, like their law firm counterparts, must attempt to establish support systems for their junior lawyers. Senior lawyers in corporate and governmental legal departments must ensure that subordinate lawyers are carefully supervised". See:
Richmond, Douglas R. "Subordinate Lawyers and Insubordinate Duties." WEST VIRGINIA LAW REVIEW 105 (2003), page 453.

وتحاول شركات المحاماة الأمريكية تحصيل أفضل كادر من المحامين الكبار ذوي الخبرات النادرة. راجع في هذه الفكرة لدى:
Wilkins, David B. "PARTNER, SHMARTNER! EEOC V. SIDLEY AUSTIN BROWN & WOOD." HARVARD LAW REVIEW 120 (2007), page 1271.

- حظرت اللائحة الكويتية تعيين غير الشركاء في منصب الإدارة العليا للشركة(٤٢)؛ لكن هذا يُعتَبَرُ تقييداً للحرية التعاقدية، وحرماناً للشركة من الاستفادة من خبرات بعض المحامين غير الشركاء في إدارة شركات المحاماة.

**بالمقابل**

- (**الرؤية الأمريكية**) حظرت اللائحة الأمريكية احتمال وقوع المحامي المُمارِس (شريك أو عامِل) تحت إدارة غير محامي(٤٣)؛ لأنَّها حظرت عمل المحامي في أيِّ مكان يديره أو يُسيطرُ عليه شخصٌ غير محامٍ بأية طريقةٍ بغرض منع تعارض المصالح.
- تركت اللائحة الأمريكية مسألة تنظيم العلاقة بين الشركاء من مُمارِسين ومدراء لعقد الشركة وإرادة الشركاء المؤسِّسين، وأتاحت الاستفادة من الخبرات القانونية الإدارية حتى خارج نطاق الشركاء؛ وهذا بغرض عدم حصر الكفاءة الإدارية في رأس المال، حيث يلعب الفصل بين رأس المال والإدارة دوراً إيجابياً في رفع مستوى حوكمة الشركة.

بالتالي، لا يوجد نصٌّ في اللائحة الأمريكية يمنح المحامي الشريك ضمانةً من تدخُّل إدارة الشركة في ممارسته للمهنة إذا كان شريكاً مُمارِساً فقط، دون سلطةٍ إداريةٍ عليا أو تنفيذيةٍ في الشركة.

بالتالي، لا يجوز للشريك أن يمارس المهنة باسم الشركة كما يرى بتقديره في الرؤية الأمريكية، بل يجب أن تتناغم هذه الممارسة مع سياسات الشركة ورؤية إدارتها.

وهذا يكفل زيادة في الحرص التنظيمي واندماجاً أكبر في العمل الجماعي ضمن الشركة(٤٤)، على عكس مبدأ الاستقلال المهني وفق اللائحة الكويتية الذي يفصل في ممارسة كلِّ شريكٍ عن سلطة الإدارة وعن ممارسة الشريك الآخر؛ وهو ما يتعارض مع روح المشاركة والعمل الجماعي.

---

(٤٢) المادتان ١٣ و١٤، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٤٣) Rule 5.4, (ABA) model rules.

(٤٤) تتميز الشركات المهنية عموماً بالممارسة الجماعية، انظر:
عبد الجبار، زينة، مرجع سابق، الصفحة ٢٦٩.

## المطلب الثالث

## مدى شمول الاستقلال المهني للمحامين في الشركة

### أولاً: شمول الاستقلال المهني للشريك المحامي فقط في اللائحة الكويتية

جاء في اللائحة الكويتية حفظ الحق بالاستقلال المهني للشريك(٤٥) في شركة المحاماة في مواجهة مجلس الإدارة (مساهمة مقفلة) أو المدير (غير مساهمة).

فهنا يجدر التساؤل:

لماذا نصَّت هذه اللائحة على وصف "الشريك"؟ فهل هذا يعني أنَّ المحامي "غير الشريك" لا يحظى بالاستقلال رغم كونه مقيداً في سجل المحامين؟

في البداية، علينا تحديد الشرط الأساسي في صفة الشريك في شركة المحاماة، فقد ذهبت اللائحة الكويتية إلى حصر جواز تأسيس شركةٍ مهنيةٍ للمحاماة(٤٦) بالمحامين المُقيَّدين استئناف أو دستورية وتمييز(٤٧).

أي أنَّ هذه اللائحة عندما تقول "شريك"؛ فهي تقصد المحامي الشريك المُرخَّص المُتخصِّص ضمن هذه الفئة(٤٨).

أمَّا بخصوص المحامين من غير الشركاء، فمن الناحية المبدئية، فإنَّ اللائحة الكويتية قد حصرت ممارسة النشاط وتقديم الخدمات القانونية بالشركاء(٤٩).

أي أنَّ اللائحة ذاتها عندما نصَّت على مبدأ الاستقلال بالممارسة، فهي كانت

---

(٤٥) للتعمق في مركز الشريك بالشركة المهنية، راجع:
العطين، عمر، مركز الشريك في الشركة المهنية في ظل التشريعات الأردنية: دراسة مقارنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد ١٧، العدد ٣، عام ٢٠١١، الصفحة ١٤١.

(٤٦) للتعمُّق حول فكرة تأسيس الشركة المهنية، راجع:
آل خنين، عبد الله، تكوين شركة مهنية للمحاماة، مجلة وزارة العدل السعودية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، عام ٢٠٠٨، الصفحة ٢٧٢.

(٤٧) المادة ٢ لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٤٨) يأتي الغرض الأساسي من الشركة المهنية في تكوين فريق عمل متخصِّص في شراكة واحدة. راجع:
الحبيني، فهد، الشركة المهنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٣٩، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٥، الصفحة ٩١.

(٤٩) راجع المادتين ١٧ و١٩ لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

تقصد المحامين الشركاء عندما يعملون في ظلِّ وجود إدارة للشركة وليس بشكلٍ منفردٍ كما كان عليه الأمر عندما كانوا يمارسون مهنتهم من خلال مكاتبهم الخاصة(٥٠).

لذلك، فإنَّ مبدأ الاستقلال وفق اللائحة الكويتية يُعتَبَر مبدأً حصرياً يملكه المحامون الشركاء في مواجهة شركائهم المدراء.

بدليل أنَّ اللائحة الكويتية عندما سمحت بالاستعانة بمحامين أو قانونيين من غير الشركاء استثناءً، فإنَّها اشترطت أن يخضع هؤلاء لإشراف الشركة ومسؤوليَّتها(٥١)، ولم تنصْ على استقلالهم في ممارستهم لمهنة المحاماة كما هو عليه الأمر إزاء المحامين الشركاء.

وهذا يعني أنَّ الغاية الأساسية من مبدأ الاستقلال المهني هي حماية المحامي الشريك من تحوُّله إلى عامِلٍ في الشركة خاضعٍ لإدارتها، بعد أن كان صاحب مكتب محاماةٍ مستقلٍّ؛ ولذلك حصرت اللائحة الكويتية صفة الاستقلال في الشركاء.

ومن الناحية الواقعية، يؤثِّر الاستقلال المهني في تشجيع المحامين على دمج مكاتبهم في شركة محاماةٍ واحدةٍ(٥٢)، طالما أنَّ مكانتهم لن تتأثَّر بعد تأسيس الشركة ومباشرة نشاطها في ظلِّ استقلالهم المهني عن سلطة الإدارة.

**ثانياً: شمول الاستقلال المهني لأيِّ محامٍ مُمَارِسٍ في اللائحة الأمريكية**

لم تنصْ اللائحة الأمريكية على مبدأ الاستقلال المهني بغرض حماية الشركاء في شركة المحاماة من تدخُّل المدراء أو بغاية التشجيع على تأسيس شركاتٍ جديدةٍ.

حيث يختلف الهمُّ التنظيمي في الولايات المتحدة عنه في الكويت؛ فالمشكلة الأساسية في هذه الولايات هي حالات تعارض المصالح(٥٣) وانتهاك أسرار الموكِّلين

---

(٥٠) انظر حول هذا الموضوع:
الحوتان، عبد الرحمن، الإدارة العامة للمحاماة: مكاتب المحاماة والتحديات، مجلة وزارة العدل السعودية، المجلد ٧، العدد ٢٧، عام ٢٠٠٥، الصفحة ٢٦٠.

(٥١) المادتان ١٧، ٢٠ لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٥٢) انظر في مسألة التشجيع على إنشاء شركات مهنية، ودور الوضوح التشريعي في هذا الأمر:
المري، عايض راشد، مسؤولية الشريك في الشركة المهنية: دراسة في القانون الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ٨، العدد ٣٢، ديسمبر ٢٠٢٠، الصفحة ٩٣.

(٥٣) قد ينشأ تعارض المصالح الذي يتنافى مع السلوك المهني للمحامين، من واقعة تمثيل شركة المحاماة أحد الأطراف في وقت معين، ثم تمثيل طرف خصم له في وقت آخر، ففي هذه الحالة قد يكون لدى الشركة أسرار من موكلها السابق عن ذات الواقعة التي تكون محل نزاع =

في ظلِّ النزاعات القانونية ذات القيم المالية الضخمة، وهذا ما جعل مبدأ الاستقلال وفق الرؤية الأمريكية يحظر توظيف الأموال غير المهنية في شركات المحاماة(٥٤).

بناءً عليه، فقد تمَّ إقرار مبدأ الاستقلال المهني على شركة المحاماة الأمريكية حتى لا يتدخَّل في عملها أيُّ شخصٍ غير محامٍ قد يكون صاحب مصالحٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ في نتيجة دعوى أو استشارة قانونية مُوكَلَةٍ للشركة؛ ولهذا، فإنَّ مبدأ الاستقلال المهني ليس حِكراً على المحامي الشريك في اللائحة الأمريكية، بل هو قائمٌ بحقِّ أيِّ محامٍ ممارسٍ أو شركةٍ ممارسةٍ للمهنة(٥٥).

أمَّا فيما يخصُّ المسؤولية عن أخطاء المحامين، فهو موضوع المبحث الثاني الخاص بالمسؤولية.

---

= ويكون فيها المحامي خصماً لموكله القديم. انظر:
"Mr. Harvey (The Defendant) opposes Mr. Nitsche and his law firm's representation of Plaintiffs against him on grounds that a conflict of interest exists... in that this action does not arise from the same transaction or legal dispute as the previous action. Mr. Harvey had also originally contended "that a conflict of interest exists based on the fact that the incident giving rise to this action occurred at [Mr.] Harvey's residence at the same time he was represented by Mr. Nitsche and his firm," and that there is a "great likelihood that [Mr.] Harvey mentioned or discussed this incident with [Mr.] Nitsche or another member of his firm" during the prior representation...". See:
Harper v. BEACON AIR, INC., CA No. 16C-05-140 RRC (Del. Super. Ct. Mar. 2, 2017).

(٥٤) راجع:
Pitofsky, David B. "Law Firm Diversification & (and) Affiliations between Lawyers & (and) Nonlawyer Professionals." Geo. J. Legal Ethics 3 (1989), page 885.

(٥٥) "A lawyer or law firm...". See: Rule 5.4 (a), (ABA) model rules.

# المبحث الثاني
# المسؤولية عن الأخطاء المهنية للمحامين الشركاء في شركة المحاماة

سننتقل من خلال هذا المبحث إلى تحليل القواعد القانونية الخاصَّة بقيام المسؤولية الشخصية على المحامي الشريك عن أخطائه خلال ممارسة المهنة ضمن الشركة، وذلك بالاعتماد على وجود مبدأ الاستقلال في الممارسة المهنية.

وهذا يُوجِب علينا، دراسة مسؤولية المحامي الشريك عن أخطائه الشخصية (المطلب الأول)، ثم مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن الأخطاء الشخصية للمحامي الشريك كمبدأٍ عامٍّ (المطلب الثاني)، وفي النهاية مسؤولية الإدارة عن أخطاء المحامي كاستثناءٍ (المطلب الثالث).

## المطلب الأول
## مسؤولية المحامي الشريك عن أخطائه الشخصية

### أولاً: كيف تتغير مسؤولية المحامي عن الخطأ المهني من مكتب المحاماة إلى الشركة المهنية؟

مبدئياً، يُمكننا القول بأنَّ تأسيس شركة محاماةٍ من مجموعة من المحامين يعني دمج رأس مالهم في بوتقة الذمة المالية المُستقلَّة للشركة، ولكن هذا يُعتَبَر الأثر المالي المباشر للشراكة، في حين أنَّ الأثر الحقيقي هو الانتقال من العمل الفردي إلى المؤسَّساتي(٥٦).

ويختلف أثر انتقال رأس المال إلى شراكة، على مسؤولية الشركاء عن ديون الشركة بحسب نوعها؛ فمثلاً إذا كانت شركة تضامن فيلتزم الشركاء بديون الشركة من أموالهم الخاصة(٥٧)، وإذا كانت شركةً محدودة المسؤولية فلا يلتزم الشركاء إلَّا بمقدار حصَّة كلٍّ منهم في رأس المال(٥٨)، في حين يلتزم مدير الشركة المحدودة بتعويض الأضرار الناشئة عن خطئه الشخصي(٥٩).

---

(٥٦) انظر: المري، عايض راشد، مرجع سابق، الصفحة ٩٣.

(٥٧) انظر حكم محكمة التمييز الكويتية:
طعن تجاري، رقم ٧١٤، لسنة ٢٠١٣، بتاريخ: ٤-٦-٢٠١٥.

(٥٨) بخصوص الشركة محدودة المسؤولية، انظر أحكام محكمة التمييز:
طعن تجاري، رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٠٩، بتاريخ: ٢-١٢-٢٠١٠.
طعن تجاري، رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٩، بتاريخ: ٢٩-١١-٢٠١١.

(٥٩) الحيان، عبد الله، وصادق، عبد الوهاب، مسؤولية مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٧٢، يونيو ٢٠٢٠، الصفحة ٩٨٢.

لكن شركة المحاماة المهنية تُعتَبَر استثناءً عن القواعد العامة للمسؤولية، فالشركاء فيها لا يقومون بدور التمويل فقط، بل تأخذ الشركة طابعاً مهنياً شخصياً[٦٠].

إذن، تنتقل مسؤولية المحامي الشخصية من ثقافة مكتب المحاماة إلى الشركة المهنية، لكن الذي يختلف هو الأشخاص الذين يحقُّ لهم مساءلة المحامي عن أخطائه الشخصية، كما يلي:

- **ففي مكتب المحاماة**، يُسألُ المحامي صاحب مكتب المحاماة[٦١] تجاه كلٍّ من:
  - المُوكِّل عن أخطاء صاحب المكتب الشخصية التي أدَّت إلى مخالفة بنود الوكالة، وعن أخطائه التي تسبَّبت بأضرار للموكل خارج إطار الوكالة[٦٢].
  - الغير المُتضرِّر من أخطاء صاحب المكتب الشخصية.
  - وكذلك يُسأل صاحب المكتب تجاه كل مِمَّن سبق، عن أخطاء المحامين أو القانونيين العامِلِين في مكتبه تحت إشرافه.
- **أمَّا في شركة المحاماة المهنية**، فيُسألُ المحامي الشريك عن خطئه المهني، وذلك تجاه:
  - الشريك المُتضرِّر من خطأ المحامي شريكه.
  - الشركة التي تضرَّرت في ذمتها المالية وسمعتها المستقلة بسبب خطأ المحامي الشريك.

---

(٦٠) عبد الجبار، زينة، مرجع سابق، الصفحة ٢٦٩.

(٦١) راجع: الحوتان، عبد الرحمن، الإدارة العامة للمحاماة: استجداء العمل المهني ونيله من شرف المهنة وتقاليدها، وزارة العدل السعودية، المجلد ٨، العدد ٣١، عام ٢٠٠٦، الصفحة ٢٨٠.
وراجع في الفقه الأمريكي الذي ينتمي إلى حقبٍ زمنيةٍ مُختلفةٍ:
Glennon, Theresa. "Lawyers and Caring: Building an Ethic of Care into Professional Responsibility." Hastings LJ 43 (1991), page 1175. See also:
Chambliss, Elizabeth. "Professional Responsibility: Lawyers, A Case Study." Fordham L. Rev. 69 (2000), page 817. See also:
Gillers, Stephen. "How to Make Rules for Lawyers: The Professional Responsibility of the Legal Profession." Pepp. L. Rev. 40 (2012), page 365.

(٦٢) وهذا ما يعني إمكانية تحوُّل المسؤولية العقدية على المحامي إلى مسؤوليةٍ تقصيريةٍ. انظر: ولد علي، سائدة، مسؤولية المحامي المدنية عن إخلاله بواجباته المهنية: موضوعاً وإجرائياً في ظل النظام التشريعي الفلسطيني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، نوقشت عام ٢٠١٥، الصفحة ٥٨.

وكنتيجة لقواعد المسؤولية الخاصَّة بشركات المحاماة، سنجد بعض القواعد المميزة، مثل أنَّ المحامي الشريك مسؤولٌ بجميع أمواله عن أخطائه الشخصية تجاه الشركة والشركاء حتى وإن كانت الشركة محدودة المسؤولية، في الوقت الذي تكون مسؤولية باقي الشركاء عن أخطاء شريكهم محدودةً بإطار حصصهم في الشركة المحدودة.

## ثانياً: ما هو الفرق بين مسؤولية المحامي الشريك عن خطئه الشخصي بالنظر لاختلاف مفهوم الاستقلال المهني؟

هنا علينا التفريق بين اللائحتين الكويتية والأمريكية:

- في اللائحة الكويتية: تُفرض المسؤولية الشخصية على كلِّ شريكٍ محامٍ في جميع أمواله إذا كان يُمارِسُ المهنة وارتكب خلال هذه الممارسة مثلاً خطأً مهنياً جسيماً باسم الشركة(٦٣)، وهنا لا يمكن للشريك التحلُّل من المسؤولية في ظل استقلاله المهني تجاه الإدارة والمفروض بنصٍّ آمرٍ(٦٤)، لأنَّ الشريك يكون مسؤولاً بصفةٍ شخصيةٍ، فإذا كان قد تلقَّى أوامر من الإدارة لارتكاب خطأ مهني، فهذا انتهاكٌ لمبدأ الاستقلال، وقد كان يجب عليه أن يرفض الانصياع لأوامر الإدارة، أمَّا إذا سايَر الشريك إدارته في ارتكاب الخطأ، فهذا يُقيم المسؤولية الشخصية على الشريك.
- في اللائحة الأمريكية: تفرض الرؤية الأمريكية المسؤولية الشخصية غير المحدودة على المحامي أياً كانت صفته في الشركة (شريك أو عامل) عن أخطائه المهنية، وتنبُعُ هذه المسؤولية الشخصية بالأساس من افتراض أنَّ جميع المحامين لديهم الإدراك والتفسير المهني الشخصي المناسب(٦٥).
- فلا يُقبَلُ –وفق اللائحة الأمريكية– من أيِّ محامٍ في الشركة (شريك أو عامِل)

---

(٦٣) حتى وإن كانت الشركة محدودة المسؤولية، للتعمُّق في هذا الموضوع، راجع:
محمود، سوزان، الشركة ذات المسؤولية المحدودة: أهي حقاً حصن واق من المسؤولية غير المحدودة للشركاء؟: دراسة تحليلية لنصوص قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٢٤، العدد ١، يناير ٢٠١٦، الصفحة ٣٠٥.

(٦٤) المادتان ١٣ و١٤، اللائحة الكويتية لشركات المحاماة ٢٠٢٠.

(٦٥) راجع:
"All lawyers must consider, understand, and account for their own professional conduct". See:
Richmond, Douglas R., op. cit., page 461.

انتهاك قواعد وأخلاقيات السلوك المهني بشكلٍ صريحٍ، حتى وإن كان ذلك بأمرٍ مباشرٍ من الإدارة. بناءً عليه، فإذا ارتكب المحامي الشريك الخاضع للإشراف مثلاً خطأً مهنياً جسيماً بناءً على توجيهٍ مباشرٍ من الإدارة، فإنَّه يُسأل عن هذا الخطأ(٦٦)؛ كأن يقوم بالتمييز بين العملاء أو تقديم مستندات مزوَّرةٍ وغيرها من الممارسات غير المشروعة والتي تنتهك أخلاقيات المهنة بشكل صريح.

- أمَّا إذا كان موضوع الخطأ المهني غير صريحٍ ولا جسيمٍ، بل كان قابلاً للنقاش والتقدير ويتعلَّق بواجبٍ مهنيٍّ، فهنا إذا اتَّخذ المحامي الخاضع للإشراف (شريك أو عامِل) قراراً معقولاً كمحامٍ مهنيٍّ وبشكلٍ منطقيٍّ في مسألةٍ تقديريةٍ وفق توجيه المشرف، فلا تقوم مسؤوليَّته الشخصية في هذه الحالة، بل تكون المسؤولية على المشرف فقط وفق اللائحة الأمريكية(٦٧).

كأن يقوم المحامي الخاضع للإشراف بطلب التأجيل في الجلسة بناءً على طلب المشرف، في الوقت الذي كان الموكل يُريد تحصيل حقه بأسرع وقت، فهذا الخطأ يقع على عاتق المشرف.

## المطلب الثاني
## مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن الأخطاء الشخصية للمحامي الشريك (القواعد العامة)

### أولاً: عدم مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن خطأ المحامي الشريك في اللائحة الكويتية

من الآثار الجوهرية لمبدأ استقلال الممارسة المهنية في شركة المحاماة وفق الرؤية الكويتية، هو أنَّ المحامي الشريك الذي يتمتَّع بهذا الاستقلال، يتحمَّل –في المقابل– عبء المسؤولية الشخصية عن أخطائه تجاه الشركة والشركاء.

أي أنَّ الاستقلال المهني يكفل للمحامي ممارسةً حرَّةً من حيث التقدير، لكن يحرمه في نفس الوقت من نقل عبء المسؤولية على الإدارة.

(٦٦) Rule 5.2, (a), (ABA) model rules. and Rule 5.2. (a), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٦٧) Rule 5.2, (b), (ABA) model rules. and Rule 5.2. (b), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

بالتالي، تكون الإدارة غير مسؤولة عن أخطاء المحامين المهنية لدى ممارستهم للمهنة بشكل مستقل عن سلطة إشرافها وتوجيهها.

ويُفتَرَض بالإدارة احترام استقلال المحامي الشريك وعدم التدخُّل في تقديره المهني، وذلك حتى يثبت العكس.

هذا هو الواقع الصريح في **اللائحة الكويتية**، حيث نصَّت على ضمان استقلال المحامي الشريك في الممارسة المهنية(٦٨)، ثم أعقبت ذلك بالنص على المسؤولية الشخصية لكلِّ شريكٍ عن أخطائه المهنية تجاه الشركة وباقي الشركاء(٦٩).

فمثلاً، إذا حدث خطأٌ مهنيٌّ فرديٌّ من شريكٍ محامٍ، فإنَّ ما سيحدث وفق اللائحة الكويتية هو رفع الغير دعوى ضدَّ الشركة، ومن ثم تَعُودُ الشركة بأيِّ تعويضٍ على الشريك المحامي.

في حين تبقى الشركة بذمتها المستقلة(٧٠) مسؤولةً عن خطأ المحامي الشريك(٧١)، ثم تستطيع الرجوع عليه بما دفعته من تعويض للغير.

لكن بالمقابل، تُسألُ إدارة الشركة عن خطأ هذا الشريك إذا كانت مشتركةً معه في ارتكاب هذا الخطأ، مثل تجاوز الترخيص المُعلَن لشركة المحاماة(٧٢)، وهنا يمكن للغير أن يُقيم مسؤولية الشركة بذمَّتها المستقلَّة(٧٣)، ثم تعود الشركة على إدارتها وعلى الشريك بما دفعته.

---

(٦٨) المادتان ١٣ و١٤، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٦٩) المادة ١٦، لائحة شركات المحاماة الكويتية ٢٠٢٠.

(٧٠) راجع في هذه الذمة حكم محكمة التمييز الكويتية:
طعن تجاري، رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ١٩-٥-٢٠١٥.

(٧١) المادة ١٦، لائحة الشركات المهنية الكويتية ٢٠٢٠.

(٧٢) العبيد، أحمد، محاسبة المدير أو مجلس الإدارة عن الخسائر والأضرار الناتجة عن مخالفتهم للنشاط المعلن: دراسة فقهية قانونية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٧٧، فبراير ٢٠١٥، الصفحة ١٠٠١.

(٧٣) راجع في هذا الموضوع:
حسين، ضرغام، مدى مسؤولية الشركة عن أعمال المدير المفوض في مواجهة الغير، مجلة دراسات البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٣٨، ديسمبر ٢٠٢٠، الصفحة ٢٧٥.

## ثانياً: مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن خطأ أي محامٍ مُمارسٍ في اللائحة الأمريكية

بالمقارنة، نجد أنَّ **اللائحة الأمريكية** الصادرة عن جمعية المحامين الأمريكية والتي اعتمدتها محاكم ولاية ديلاوير، قد فرضت قاعدةً عامةً مفادها التزام على الإدارة بإصدار وتفعيل قواعد السلوك المهني والإشراف على احترام هذه القواعد(٧٤)، وهذا يعني أنَّ القاعدة العامة هي قيام المسؤولية على الإدارة بخصوص الخطأ المهني من باقي المحامين في الشركة(٧٥)، وفق النصوص التالية:

- "أيُّ شريك أو محامٍ غير شريك يملك "سلطة إدارية" "Managerial Authority"(٧٦) بشكلٍ منفردٍ أو ضمن مجموعةٍ في شركة محاماةٍ، يتوجَّب عليه تقديم جهدٍ معقولٍ لضمان وجود مقاييسٍ تضمن بشكلٍ معقولٍ بأنَّ جميع المحامين في الشركة سيخضعون لقواعد السلوك المهني"(٧٧).
- "أيُّ محامٍ لديه سلطة إشراف على محامٍ آخر، عليه أن يبذل جهداً معقولاً حتى يضمن توافق سلوك المحامي الخاضع للإشراف مع قواعد السلوك المهني"(٧٨).

من خلال تحليل هذه النصوص، سنحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات:

### فهل تُسأل إدارة الشركة عن أخطاء المحامي الشريك؟

- يمكن أن تُسأل إدارة الشركة أو الشركاء عن أخطاء المحامي المُمارِس أياً كانت صفته (شريكاً أو عامِلاً)(٧٩)، كما يلي:

---

(٧٤) انظر حول مناقشة أحد الفقهاء الأمريكيين لفكرة المسؤوليات القانونية لممارسة مهنة المحاماة:
Levinson, L. Harold. "Independent Law Firms that Practice Law Only: Society's Need, the Legal Profession's Responsibility." Ohio St. LJ 51 (1990), page 229.

(٧٥) Richmond, Douglas R., op. cit., page 452.

(٧٦) راجع في هذا المفهوم:
Richmond, Douglas R. "Law Firm Management and Professional Responsibility." Roger Williams UL Rev. 9 (2003), page 187.

(٧٧) Rule 5.1, (a), (ABA) model rules. and Rule 5.1. (a), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٧٨) Rule 5.1, (b), (ABA) model rules. and Rule 5.1. (b), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٧٩) وهذا ما قد يخيف بعض المحامين من ممارسة السلطة الإدارية أو الإشراف في شركة المحاماة. انظر:
Keatinge, Robert R. "The Floggings Will Continue Until Morale Improves: The Supervising Attorney and His or Her Firm." S. TEx. L. REV. 39 (1997), page 279.

- تشمل مسؤولية المدير غير الشريك والشريك مديراً كان أم غير مدير، أخطاء المحامين المُمارِسِين الخاضعين للإدارة؛ حيث تشمل مسؤولية الشركاء والمدراء وفق هذه القاعدة أخطاء المحامين العامِلِين التابِعِين للشركة أو باقي الموظَّفين غير المحامين أو حتى الشركاء الآخرين(٨٠).
- وقد وصفت لائحة ولاية ديلاوير قواعد السلوك المهني بـ: "السياسات الداخلية" "Internal Policies"(٨١)، وقد طرح قضاء هذه الولاية مثالاً على تفعيلها بضرورة إخضاع المحامين عديمي الخبرة للإشراف بشكلٍ مناسبٍ(٨٢).
- ويتَّسع معنى تفعيل السلوك المهني القيام برقابة العمل في الشركة إلى درجة التوجيه والإشراف على تفاصيل عمل المحامين والتحديات الواقعية التفصيلية؛ بحيث يشعر كل محامٍ بأنه يعرف ما يجب عليه فعله، وعندما يطلب العون أو التوجيه فيجد مَن يرشده من الإدارة(٨٣).
- هذا مع الإشارة إلى أن عدم قيام الإدارة بتفعيل قواعد السلوك المهني يُعتَبَر مخالفة بحدِّ ذاته قد يؤدِّي إلى قيام المسؤولية المباشرة للإدارة عن خطئها دون ضرورة وقوع خطأ من المحامي، أمَّا في حال وقوع الخطأ المهني، فإذا ثبت أنَّ هذا الخطأ كان في ظلِّ عدم متابعة الإدارة للسلوك المهني، فتقوم هنا المسؤولية غير المباشر على الإدارة عن خطأ المحامي(٨٤).

---

(٨٠) "The Model Rules of Professional Conduct state that a partner or supervising lawyer can be held responsible for the mishandling of the matter by subordinate lawyers, non-lawyer employees, or other partners under Rules 5.1". see:
Reiland, Rachel. "The Duty to Supervise and Vicarious Liability: Why Law Firms, Supervising Attorneys and Associates Might Want to Take a Closer Look at Model Rules 5.1, 5.2 and 5.3." Geo. J. Legal Ethics 14, 1151, (2000), see the abstract.

(٨١) Rule 5.1. the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct, page 270.

(٨٢) "... inexperienced lawyers are properly supervised". See:
In re Bailey, 821 A.2d 851 (Del. 2003).

(٨٣) فمن غير المقبول ترك المحامين الصغار وهم "يغرقون" أو "يسبحون"، انظر:
"... law firm cannot leave the firm's junior lawyers to (sink or swim)". See:
Richmond, Douglas R., op. cit., page 453.

(٨٤) "... indirectly responsible...". See: Ibid, page 454.

- يُسألُ كذلك المحامي المشرف إذا لم يُرَاعِ قواعد السلوك المهني خلال إشرافه على أحد المحامين الناشئين أياً كانت صفته، أي حتى وإن كان: "شريكاً ناشئاً شاباً" "young junior partner" خاضعاً للإشراف(٨٥).

لكن: **هل تُسألُ الإدارة فقط عن أخطاء المحامين الشركاء؟ أم يمكن مساءلة باقي الشركاء غير المدراء عن الأخطاء المهنية التي يرتكبها غيرهم من المحامين؟**

الركن الأساسي في شخص المسؤول عن الخطأ المهني تكمن في "السلطة الإدارية" أو "الإدارة" بمعناها الأوسع من المنصب وفق اللائحة الأمريكية، تلك السلطة التي افترضتها هذه اللائحة في الجهات التالية:

- الشركاء بغضِّ النظر عن المنصب الإداري (حتى خارج مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية)، على أساس امتلاك جميع الشركاء لحقِّ التصويت في الجمعية العامة؛ وهذا ما يَمنَحُهُم السلطة الإدارية المطلوبة لفرض المسؤولية المهنية، وقد أكَّدت ذلك محاكم ولاية ديلاوير في أحدث أحكامها حتى عام ٢٠٢١(٨٦).
- المدراء من غير الشركاء، وهؤلاء يجب أن يكون تصنيفهم ضمن أصحاب السلطات الإدارية التي تُحرِّك نشاط الشركة؛ مثل المدير التنفيذي.

وقد علَّقت لائحة ولاية ديلاوير على هذه القاعدة؛ بأنَّه قد يكون المدير من الشركاء أو حتى من المحامين العامِلين أصحاب السلطات الإدارية العليا أو المتوسِّطة(٨٧).

---

(٨٥) https://lawshelf.com/coursewarecontentview/the-management-of-law-firms-supervisors-and-subordinates/ (28-10-2021).

(٨٦) BASHO TECHNOLOGIES HOLDCO B, LLC v. GEORGETOWN BASHO INVESTORS, LLC, CA No. 11802-VCL (Del. Ch. July 6, 2018). See also: Voigt v. Metcalf, CA No. 2018-0828-JTL (Del. Ch. Feb. 10, 2020). See also: IN RE PATTERN ENERGY GROUP INC. STOCKHOLDERS LITIGATION, CA No. 2020-0357-MTZ (Del. Ch. May 6, 2021).

(٨٧) انظر في تعليق لائحة ولاية ديلاوير على القاعدة ٥,١ منها:
"... lawyers who have intermediate managerial responsibilities in a firm...". See: Rule 5.1. the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct, Responsibilities of partners, managers, and supervisory lawyers. the comment, page 269.

انظر بخصوص مصادر السلطة الإدارية في الشركات الكبيرة:
Chambliss, Elizabeth. "New sources of managerial authority in large law firms." Geo. J. Legal Ethics 22 (2009), page 63.

- المحامون المُشرِفُون على محامين أقلَّ خبرةٍ أو تابِعِين للشركة.

## كيف يتمُّ تقدير الفعل "المعقول" المطلوب من الإدارة حتى تُدفع مسؤوليَّتها؟

بخصوص مصطلح "المعقولية" "Reasonability" المطلوب لفرض مقاييس السلوك المهني من الشركاء والإدارة على كافَّة المحامين في الشركة، فقد عرَّفته اللائحة الأمريكية بأنَّه يُشير إلى سلوك المحامي العقلاني الحصيف والمختصّ الكفء(٨٨)؛ وهنا يملك القضاء تقدير معيار المعقولية في هذا الإطار.

وقد شرحت لائحة ولاية ديلاوير كيف يمكن تقدير المعقولية، وكان رأيها كالتالي(٨٩):

- يَعتَمِدُ معيار المعقولية على حجم شركة المحاماة؛
- فإذا كانت شركة صغيرةً (مثل الشركات المحدودة المسؤولية) مُتكوِّنةً من محامين كبارٍ خبراءٍ؛ فتكفي المراجعة الدورية من الإدارة لدفع مسؤوليتها.
- أمَّا إذا كانت شركة المحاماة كبيرةً (مثل شركات المساهمة) أو إذا كان هناك خطرٌ لقيام مخالفات مثل حالات تعارض المصالح بين المحامي والموكِّل، فيجب على الإدارة في هذه الحالة القيام بإجراءات إشرافٍ وتوجيهٍ أكثر من مُجرَّد المراجعة الدورية التقليدية؛ ويمكن لشركات المحاماة أن تُعيِّن شريكاً مُحدَّداً أو تُنشِئ لجنةً خاصَّةً بتلقِّي الشكاوى السرية من المحامين حول أية مخالفاتٍ تجري في الشركة.
- يجب أن يكون لدى جميع أحجام شركات المحاماة تعليمٌ وتدريبٌ قانونيٌّ مُحدَّثٌ ومُستمرٌّ(٩٠).

---

(٨٨) Rule 1.0, (ABA) model rules. and Rule 1.0, the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٨٩) Ibid.

(٩٠) انظر في مسألة التنظيم الذاتي في مجال مهنة المحاماة:
Schneyer, Ted. "The Case for Proactive Management-Based Regulation to Improve Professional Self-Regulation for US Lawyers." Hofstra L. Rev. 42 (2013), page 233.

وانظر في أثر التنظيم الذاتي على جودة الإدارة واحترامها لأخلاقيات مهنة المحاماة:
Schneyer, Ted. "On Further Reflection: How Professional Self-Regulation Should Promote Compliance with Broad Ethical Duties of Law Firms Management." Ariz. L. Rev. 53 (2011), page 577.

وفي جميع الأحوال، يجب نشر "جوٍّ أخلاقيٍّ" "Ethical Atmosphere" بين المحامين في الشركة، بحيث يجعلهم خاضعين لقواعد السلوك المهني طواعيةً بعد انتشار هذه الثقافة(٩١).

**بالتالي، كيف ينعكس تقدير القضاء للمعقولية على مسؤوليتها عن أخطاء المحامين؟**

- الإدارة والشركاء يكونون مسؤولين عن أخطاء باقي المحامين الخاضعين لإشرافهم كقاعدةٍ عامةٍ، لكن إذا وجد القاضي أنَّ إدارة الشركة قد قامت بواجبها فيما يخصُّ بإصدار قواعد السلوك المهني وتفعيلها، وقامت بتطبيق التزاماتها بالإشراف والتوجيه، فإنَّ الإدارة تكون قد قامت بواجبها المسلكي الأساسي، ولن تُسأل –مبدئياً– عن خطأ المحامي المُمارِس أياً كانت صفته (شريكاً أو عامِلاً)، لأنَّ تلك الإدارة تكون قد قامت بمسؤوليَّتها المبدئية تجاه المحامين الخاضعين لإشرافها، إلَّا أنَّه يوجد استثناءات –مُحدَّدة– تُقيم مسؤولية الإدارة في حالات الفشل بمنع الخطأ أو الاشتراك به.
- أمَّا إذا ثبت عدم قيام الإدارة بواجبها إزاء تفعيل قواعد السلوك المهني، فهنا يمكن مساءلة الإدارة عن أيِّ خطأٍ يرتكبه المحامي المُمَارِس في الشركة في ظلِّ عدم تفعيل قواعد السلوك المهني، حتى وإن لم تكنْ الإدارة مشتركةً مع هذا المحامي في الخطأ الذي ارتكبه.

بالمقابل يوجد استثناءات لهذه القواعد العامة، كما سيأتي في المطلب الثالث.

## المطلب الثالث
## المسؤولية الاستثنائية للإدارة عن أخطاء المحامي الشريك (الاستثناءات)

### أولاً: المسؤولية الاستثنائية في اللائحة الكويتية

ينحصر الاستثناء عن قاعدة عدم مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن الأخطاء المهنية، في قيام مسؤولية الإدارة عن الخطأ الذي يرتكبه المحامي العامِل المُمارِس غير الشريك وفق اللائحة الكويتية(٩٢).

---

(٩١) راجع:
Chambliss, Elizabeth. "Measuring law firm culture." In Special Issue Law Firms, Legal Culture, and Legal Practice. Emerald Group Publishing Limited, 2010.

(٩٢) راجع: المادة ١٧، لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠.

وهذا يعدُّ استثناءً؛ لأنَّ اللائحة الكويتية قد فرضت مبدأً مفاده عدم جواز ممارسة المهنة إلَّا من خلال الشركاء في شركة المحاماة، ثم سمحت باستثناء لهذا المبدأ مفاده الاستعانة بمحامين مُقيَّدين بجدول المحامين المُشتَغِلِين تحت إشرافها ومسؤوليتها(٩٣).

حيث إنَّ مبدأ الاستقلال المهني جاء محصوراً في نطاق الشركاء المحامين في اللائحة الكويتية، وهكذا فإنَّ مسؤولية الإدارة عن الخطأ الشخصي للمحامي غير الشريك تختلف وفق هذه اللائحة، وتُشكِّل استثناءً يجعل الإدارة في موقع المسؤولية تجاه الشركة والشركاء.

وهكذا يخصُّ المحامي العامِل غير الشريك، فلا يُعتَبَر مستقلّاً من الناحية المهنية، بل يخضع لإشراف ومسؤولية الشركة(٩٤).

وطالما أنَّ إدارة الشركة هي التي تُطبِّق عملية الإشراف على المحامين العامِلِين غير الشركاء، فإنَّ الإدارة تكون مسؤولةً تجاه الشركة والشركاء عن أخطاء المحامين العامِلِين الشخصية؛ لأنَّهم يعملون تحت سلطة الإدارة بشكلٍ مباشرٍ.

بالتالي، فإنَّ الاستثناء عن القاعدة العامة بعدم جواز مساءلة الإدارة عن الأخطاء الشخصية للمحامين الشركاء، هو قيام مسؤوليَّتها عن أخطاء المحامين العاملين تحت إشرافها.

## ثانياً: المسؤولية الاستثنائية في اللائحة الأمريكية

فيما يخصُّ اللائحة الأمريكية، فقد كانت أكثر اتساعاً وتفصيلاً في النص على قواعد مسؤولية إدارة شركة المحاماة، حتى وإن أثبتت هذه الإدارة أنَّها تُطبِّق قواعد سلوكٍ مهنيٍّ محكمةٍ ومعقولةٍ. ولا يتعلَّق الاستثناء وفق اللائحة الأمريكية بالمسؤولية عن المحامين العاملين في الشركة كما في اللائحة الكويتية، بل بالمسؤولية عن جميع المحامين من عاملين أو شركاء.

فقد فرضت قواعد مسؤولية استثنائية أكثر صرامةٍ في حالة ثبوت الاشتراك بالخطأ أو الفشل بمنعه، كما يلي:

"يكون المحامي مسؤولاً عن انتهاك أيِّ محامٍ آخر لقواعد السلوك المهني، إذا:

(٩٣) المادة ١٧، لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠.

(٩٤) المادتان ١٧ و٢٠، لائحة شركات المحاماة ٢٠٢٠.

١ – أقرَّ المحامي المسؤول على السلوك المُخالِف، أو كان بمعرفته، أو بناءً على طلبه.

٢ – كان المحامي شريكاً في شركة محاماة أو كان لديه أي سلطة إدارية في الشركة التي يُمارِس فيها محامٍ آخر، أو لديه سلطة إشراف على محامٍ آخر، وقد كان المحامي (ذو السلطة أو المُشرِف) عالِمَاً بالسلوك المُخالِف في وقتٍ كان يمكن فيه تفادي نتائج هذا السلوك أو التقليل من هذه النتائج لكنَّه فَشِل باتِّخاذ الإجراء العلاجي المعقول"[٩٥].

تُنظِّم هذه النصوص مسؤولية إدارة شركة المحاماة والشركاء فيها بشكلٍ استثنائيٍّ حصريٍّ واجب الإثبات، حتى إذا قام الدليل على تفعيل الإدارة لنظام السلوك المهني وفق القاعدة العامة الواردة في اللائحة الأمريكية[٩٦].

وذلك في حالة ثبوت اشتراك أو فشل الإدارة أو الشركاء بمنع الخطأ المهني مع وجود إمكانية لمنعه أو التخفيف من آثاره السلبية على الأقل.

وفي ظلِّ وضوح الوقائع المبررة لمسؤولية الشركة عن قيامها بإقرار الخطأ أو توجيه المحامي إليه، فنحاول الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الإشكالية المرتبطة بواقعة الفشل الغامضة والتقديرية، كالتالي:

## ما هو العنصر الأساسي في قيام واقعة الفشل من إدارة الشركة؟

يكمن الركن الأساسي في قاعدة المسؤولية عن الفشل في ثبوت العلم بالخطأ في وقت حسَّاس، كان يسمح بتجنُّب الآثار السلبية كلياً أو التقليل منها جزئياً، وهو ما يجعل الفشل هنا أقرب ما يكون للتخاذل.

وقد وصفت لائحة ولاية ديلاوير هذه المسؤولية، بأنَّها "المسؤولية غير المباشرة" "Indirect Responsibility"[٩٧]، وذلك لأنَّ الإدارة مسؤولةٌ فيها عن أخطاء غيرها من المحامين في حالة الفشل[٩٨].

---

(٩٥) Rule 5.1, (c), (ABA) model rules. and Rule 5.1. (c) (1), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٩٦) Rule 5.1, (a), (ABA) model rules. and Rule 5.1. (a), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct.

(٩٧) Rule 5.1. (c) (1), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct. The comment, page 270.

(٩٨) قد تسعى بعض الشركات إلى الانفصال والتحول من شركة واحدة إلى عدد من الشركات المستقلة في أماكن مختلفة، وفي هذه الحالة قد يكون سبب الانفصال هو تضليل المتضرر من أجل حرمانه من التعويض عن أخطاء الإدارة الخاصة بالشركة الأصلية قبل الانفصال، أي =

كما تنطبق هذه القاعدة كذلك على أيِّ محامٍ مُشرِفٍ على محامٍ آخرٍ إذا فشل المشرف بمنع الخطأ أو التخفيف من آثاره.

وقد اعتمدت هذه القاعدة على فكرة "السلطة الإدارية" أو الإدارة بمفهومها الواسع، سواءً أكانت هذه السلطة نابعةً من صفة الشريك الذي يملك حقَّ التصويت والمشاركة باتِّخاذ القرار والتحكُّم بالشركة وفق الظروف(٩٩)، أم نابعةً من المركز الإداري القيادي أو المتوسِّط(١٠٠) في الشركة حتى من غير الشركاء.

لكن بعد ثبوت علم الإدارة، **ما هو المطلوب من هذه الإدارة حتى تدفع مسؤوليتها عن الخطأ المهني؟**

بمجرَّد قيام علم الإدارة بوجود خطأ من أيِّ محامٍ (شريك أو غير شريك)، فلا يكفي تفعيلها لقواعد السلوك المهني، بل يجب أن تلعب دوراً إيجابياً في مواجهة السلوك الخاطئ أو التقليل من آثاره حتى تستطيع الإدارة نفي مسؤوليتها.

بالتالي، فإنَّ الدور الإيجابي المطلوب من الإدارة حتى تدفع عنها المسؤولية بعد العلم بالخطأ، أطلقت عليه اللائحة الأمريكية اصطلاحاً: "الإجراء العلاجي المعقول" "Reasonable Remedial Action"؛ وقد شرحت لائحة ولاية ديلاوير هذا الإجراء

---

= أنَّ انفصال الشركات قد يكون للتهرب من المسؤولية المباشرة أو غير المباشرة للإدارة. انظر في حكم لمحكمة ولاية ديلاوير:
"... it is not lost on this Court that litigating this suit in Delaware may circumvent corporate separateness and omit parties who may bear direct or indirect responsibility for the alleged harm in this case...". See:
HUPAN v. ALLIANCE ONE INTERNATIONAL, INC., CA No. N12C-02-171-VLM (Del. Super. Ct. Nov. 30, 2015).

(٩٩) انظر على سبيل المثال شرح السلطة الإدارية للمساهم النابعة عن الحق في التصويت والذي يستطيع استخدامها إذا رغب بذلك، وفق محكمة ديلاوير:
"In view of that framework, the analysis of whether a controlling stockholder exists must take into account whether the stockholder, as a practical matter, possesses a combination of stock voting power and managerial authority that enables him to control the corporation, if he so wishes". See:
In re Cysive, Inc. Shareholders Litigation, 836 A.2d 531 (Del. Ch. 2003).

(١٠٠) انظر في تعليق لائحة ولاية ديلاوير على القاعدة ٥,١ منها:
"... lawyers who have intermediate managerial responsibilities in a firm...". See:
Rule 5.1. the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct, Responsibilities of partners, managers, and supervisory lawyers. the comment, page 269.

بأنَّه يعتمد على طبيعة "البداهة أو الفورية" "Immediacy" التي يجب أن تتحلَّى بها الإدارة، ومدى "خطورة" "Seriousness" السلوك الخاطئ من المحامي(١٠١).

وقد طرحت لائحة ولاية ديلاوير مثالاً عن واقعة الفشل هذه، فقالت كأن يذهب إلى التفاوض محامٍ مشرفٍ ومحامٍ آخر تابعٍ له، فيتسبَّب المحامي التابع بسوء فهم خلال المفاوضات مع الطرف الآخر، في الوقت الذي يشاهد المحامي المشرف كل هذه الوقائع.

وهكذا يكون على المشرف تقديم الإجراء العلاجي المعقول لتصحيح هذا الخطأ عبر تصحيح الرؤية للطرف الآخر وإزالة سوء الفهم فوراً(١٠٢).

ونتساءل: **ما هو التقييم الواقعي للمسؤولية عن الفشل في شركات المحاماة؟**

يبدو أنَّ الفشل كسبب للمسؤولية من أهم الوقائع التي يُحبَّذ أن تأخذ بها اللائحة الكويتية، لأنَّ إثبات توجيه أو إقرار الإدارة للمحامي بارتكاب خطأ قد يكون صعباً أو مستحيلاً، وهكذا يمكن أن تتهرَّب الإدارة بسهولة من مسؤولية خطأ الشريك المهني التي هي السبب بارتكابه أصلاً.

أمَّا إذا تمَّ تطبيق قاعدة الفشل لإقامة مسؤولية الإدارة، فهذا يُساعِد على مساءلة الإدارة بمجرَّد إثبات عِلمها بوقوع الخطأ، وهنا يمكن افتراض هذا العلم مع وجود سلطة الإشراف والتوجيه على جميع المحامين بمن فيهم الشركاء.

لكن تطبيق هذه القاعدة الهامَّة على صعيد العدالة في المسؤولية، يتطلَّب أولاً إلغاء مبدأ الاستقلال المهني للمحامي وفق الرؤية الكويتية التي تجعله يمارس المهنة بمعزلٍ عن تقدير الإدارة.

---

(١٠١) Rule 5.1. (c) (1), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct. The comment, page 270.

(١٠٢) Rule 5.1. (c) (1), the Delaware Lawyers' Rules of Professional Conduct. The comment, page 271.

وقد توسَّع قضاء ولاية ديلاوير في إقامة مسؤولية المحامي المشرف حتى عن أخطاء غير المحامين الخاضعين لإشرافه، مثل المحاسبين، ذلك بالاستناد على المادة ٥-٣ من لائحة ولاية ديلاوير. انظر:

"when, as the supervising lawyer, he fails to make reasonable efforts to ensure that the non-lawyers performing accounting functions comply with the rules. Further, as a supervising lawyer who knows of books and records rule violations and fails to take reasonable remedial action to correct errors... ". See: MATTER OF BEAUREGARD, 189 A.3d 1236 (Del. 2018).

وهذا الإلغاء يبدو ضرورة لتطبيق روح المشاركة المهنية كما تفرض هوية الشركة من جهة، ولتبرير فرض مسؤولية الإدارة عن فشلها في منع الخطأ المهني أو التخفيف من آثاره من جهة أخرى.

## الخاتمة

يمكن أن نقرأ فيما بين سطور اللائحة الكويتية، أنَّها قد فرضت مبدأ استقلال المحامي الشريك حتى يبقى له هامش الحرية في ممارسة المهنة من خلال شركة كما اعتاد عليه خلال ممارسته للمهنة من خلال مكتبه الخاص.

وعلى اعتبار أنَّ معرفة المحامي باستمرار استقلاله المهني حتى بعد دخوله في شركة محاماة، سيُشكِّل مناخاً إيجابياً ودافعاً لجميع المحامين أصحاب المكاتب حتى يدخلوا في شراكاتٍ مهنيةٍ، الأمر الذي سيدفع القطاع القانوني نحو النمو مهنياً واقتصادياً.

لكن الحقيقة القانونية الناتجة عن هذا الاستقلال المهني، هو قيام مسؤولية المحامي الشريك عن أخطائه المهنية منفرداً في مواجهة الشركة والشركاء، دون أن يحقَّ له الدفع بمسؤولية الإدارة؛ لأنَّه لا يجوز لها التدخُّل بالمسائل المهنية للشركاء.

بالتالي، تبدو اللائحة الكويتية وكأنَّها قد قطعت نصف الطريق فقط في سبيل تنظيم قواعد المسؤولية عن ممارسة المحاماة من خلال شركة مهنية؛ حيث كان يجب أن تُنظِّم جميع الحالات الواقعية التي يمكن أن تؤدِّي إلى مساءلة الإدارة ذات النفوذ عن الأخطاء المهنية.

فإذا نظرنا إلى مبدأ الاستقلال المهني، وجدناه غريباً عن بيئة الشراكة، ومُتناقِضَاً مع نية المشاركة بين الشركاء؛ فلا يجوز أن يعمل كلُّ محامٍ وفق تقديره الشخصي ضمن شركة واحدة ذات رأس مال واحد، بل يجب أن يتناغم التقدير الفردي مع القرار الجماعي للشركاء ومع رؤية إدارة الشركة التي تُحرِّك شخصية الشركة المستقلة.

وهكذا يجب أن تنتقل المسؤولية من المحامي المُمارِس (شريك أو عامِل) إلى الإدارة في مواجهة الشركة والشركاء إذا كانت المُمارسة تتمُّ بمعرفة أو توجيه الإدارة، وتبقى المسؤولية على المُمارِس إذا كان قد تصرَّفَ بشكلٍ فرديٍّ دون الرجوع إلى الإدارة أو إعلامها.

وفي جميع الأحوال، يبقى للموكِّل أو الغير المُتضرِّر، الحق في مساءلة الشركة عن أخطاء الإدارة أو الشركاء، ثم ترجع الشركة على المُتسبِّب بهذه الأخطاء.

أمَّا بخصوص اللائحة الأمريكية، فقد كانت قواعِدُها مميزةً إزاء فرض الاستقلال المهني لمصلحة أيِّ محامٍ، وفرض المسؤولية الشخصية للإدارة عن أخطاء المحامين المُمارِسين الخاضعين لسلطتها من شركاء أو عامِلين في حال عدم تفعيل قواعد السلوك المهني من الإدارة كمبدأٍ عامٍّ أو في حالة فشلها أو اشتراكها بالخطأ كاستثناءٍ.

لكن فرضَ مسؤولية الشركاء حتى وإن لم يكنْ الشريك ذا مركزٍ إداريٍّ في الشركة ينطوي على مبالغةٍ في تحميل الشركاء الأخطاء الشخصية للشركاء.

حيث إنَّ بعض الشركاء قد يُمثِّلون أقليةً في الشركة ولا يمكنهم السيطرة على قراراتها حتى فيما يخصُّ تفعيل قواعد السلوك المهني أو عدم الفشل في معالجة أخطاء المحامين الممارسين، لهذا كان من الأفضل أن يتمَّ فرض هذه المسؤولية على الشريك إذا كان مُسيطراً على أغلبية التصويت فقط حتى لا يكون أساس المسؤولية المهنية هو ملكية رأس المال.

## النتائج

١ – الرؤية الكويتية للاستقلال المهني تمسُّ المحامي الشريك في شركة محاماة تجاه الإدارة.

٢ – ينتج عن الاستقلال المهني للشريك المحامي الوارد في اللائحة الكويتية عدم مسؤولية إدارة شركة المحاماة عن الخطأ المهني لهذا الشريك.

٣ – الرؤية الأمريكية للاستقلال المهني تعني حماية المحامي المؤسِّس أو الشريك من شراكة أو سلطة أيِّ شخصٍ غير محامٍ.

٤ – المبدأ العام في اللائحة الكويتية هو عدم مسؤولية الإدارة عن خطأ المحامي الشريك حتى يثبت اشتراكها بشكلٍ شخصيٍّ في الخطأ.

٥ – المبدأ العام في اللائحة الأمريكية هو مسؤولية الإدارة عن خطأ المحامي المُمارِس (شريك أو عامِل)، إلَّا إذا أثبتت هذه الإدارة أنَّها قد قامت بواجبها بإصدار وتفعيل قواعد السلوك المهني في الشركة.

٦ – القاعدة الاستثنائية في اللائحة الكويتية فيما يخصُّ عدم مسؤولية الإدارة، هي قيام مسؤوليتها تجاه الشركة والشركاء عن المحامين العامِلِين تحت إشرافها من غير الشركاء.

٧ – القاعدة الاستثنائية في اللائحة الأمريكية فيما يخص عدم مسؤولية الإدارة بعد

تفعيل قواعد السلوك المهني، هي ثبوت فشل الإدارة أو اشتراكها بالخطأ مع المحامي المُمارس.

٨ – فإذا أراد المضرور من خطأ المحامي الشريك في شركة المحاماة إثبات مسؤولية إدارة الشركة عن هذا الخطأ، فعلى هذا المضرور:

– (اللائحة الكويتية) أن يَثبُتَ اشتراك الإدارة بالخطأ وخرقها لمبدأ استقلال الشريك.

– (اللائحة الأمريكية) أن يَثبُتَ وقوع المحامي المُمارِس (شريك أو عامِل) في خطأ مهني في ظل عدم تفعيل قواعد السلوك المهني في الشركة، أو فشل الشركة في منع الخطأ أو التقليل من آثاره، أو اشتراكها في الخطأ.

## التوصيات

نُنَاشِدُ المشرع الكويتي:

١ – اعتماد مبدأ الاستقلال المهني فقط بالمفهوم الذي يجعل المحامي المُمارِس (شريك أو عامِل):

– مُستقلّاً عن مشاركة أو إدارة أي شخص غير محامٍ.

– قادراً على ممارسة مهنته وفق هامش تقديرٍ لا يُخالِفُ سياسة الشركة وتوجيهات الإدارة.

٢ – إلغاء مبدأ الاستقلال المهني للمحامي الشريك بالمفهوم الذي يجعل من الشريك قادراً على ممارسة المهنة بشكلٍ مستقلٍ رغم كونه يُمارِس المهنة بشكلٍ جماعيٍّ في شركة مهنية.

٣ – منح إدارة الشركة سلطة التوجيه والإشراف على جميع المحامين بمن فيهم الشركاء.

٤ – السماح بإدارة الشركة من محامٍ غير شريك وفق الكفاءة والخبرة.

٥ – إقامة مسؤولية إدارة الشركة عن أخطاء المحامين المُمارِسين فيها من شركاء أو عامِلين إذا ثَبُتَ:

– عدم تفعيل قواعد السلوك المهني لديها.

– فشل الإدارة في تجنُّب الخطأ المهني أو التخفيف من آثاره على الأقل.

– اشتراك الإدارة في الخطأ مع المحامي عبر أمره أو الطلب منه.

# المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### ١- المؤلفات


- آل خنين، عبد الله، تكوين شركة مهنية للمحاماة، مجلة وزارة العدل السعودية، المجلد ١٠، العدد ٣٨، عام ٢٠٠٨.
- الحبيني، فهد، الشركة المهنية في القانون الكويتي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، المجلد ٣٩، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٥.
- حسين، ضرغام، مدى مسؤولية الشركة عن أعمال المدير المفوض في مواجهة الغير، مجلة دراسات البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٣٨، ديسمبر ٢٠٢٠.
- الحوتان، عبد الرحمن:
  - الإدارة العامة للمحاماة: مكاتب المحاماة والتحديات، مجلة وزارة العدل السعودية، المجلد ٧، العدد ٢٧، عام ٢٠٠٥.
  - الإدارة العامة للمحاماة: استجداء العمل المهني ونيله من شرف المهنة وتقاليدها، وزارة العدل السعودية، المجلد ٨، العدد ٣١، عام ٢٠٠٦.
- الحيان، عبد الله، وصادق، عبد الوهاب، مسؤولية مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٧٢، يونيو ٢٠٢٠.
- السوفاني، عبد الله، نحو نظام قانوني لتأسيس الشركة المدنية المهنية: دراسة نظرية مقارنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد ١٦، العدد ٦، عام ٢٠١٠.
- الصانع، يعقوب، مسؤولية المحامي في الشركات المهنية والمكاتب التقليدية، جريدة القبس، كتاب وآراء، تاريخ ٢٤ يناير ٢٠٢١. رابط: https://alqabas.com/article/5833856 (20-10-2021).
- عبد الجبار، زينة، استراتيجية تقنين موحّد للشركات المهنية في إطار أحكام الشركة البسيطة، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد ٢، عام ٢٠١٨.
- العبيد، أحمد، محاسبة المدير أو مجلس الإدارة عن الخسائر والأضرار الناتجة عن مخالفتهم للنشاط المعلن: دراسة فقهية قانونية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٧٧، فبراير ٢٠١٥.

- العطين، عمر، مركز الشريك في الشركة المهنية في ظل التشريعات الأردنية: دراسة مقارنة، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد ١٧، العدد ٣، عام ٢٠١١.
- محمود، سوزان، الشركة ذات المسؤولية المحدودة: أهي حقاً حصن واق من المسؤولية غير المحدودة للشركاء؟: دراسة تحليلية لنصوص قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، المجلد ٢٤، العدد ١، يناير ٢٠١٦.
- **المري**، عايض راشد، مسؤولية الشريك في الشركة المهنية: دراسة في القانون الكويتي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد ٨، العدد ٣٢، ديسمبر ٢٠٢٠.
- ولد علي، سائدة، مسؤولية المحامي المدنية عن إخلاله بواجباته المهنية: موضوعاً وإجرائياً في ظل النظام التشريعي الفلسطيني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، نوقشت عام ٢٠١٥.

**٢ - الأحكام القضائية**

- طعن مدني، رقم ٧٣، لسنة ١٩٩٧، بتاريخ: ٢٧-١٠-١٩٩٧.
- طعن تجاري، رقم ٤١٦، لسنة ١٩٩٨، بتاريخ: ١-٣-١٩٩٩.
- طعن تجاري، رقم ١٠١٣، لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ٢٩-١-٢٠٠٦.
- طعن تجاري، رقم ١٤٤٥ لسنة ٢٠٠٦، بتاريخ: ٦-٣-٢٠٠٨.
- طعن تجاري، رقم ١٣٢٦ لسنة ٢٠٠٥، بتاريخ: ١٣-٣-٢٠٠٨.
- طعن تجاري، رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٠٩، بتاريخ: ٢-١٢-٢٠١٠.
- طعن تجاري، رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٩، بتاريخ: ٢٩-١١-٢٠١١.
- طعن جزائي، رقم ٢٥٣، لسنة ٢٠١١، بتاريخ: ١٨-٣-٢٠١٢.
- طعن تجاري، رقم ٨٢٨ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ١٨-٤-٢٠١٣.
- طعن تجاري، رقم ١١٦٢ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ٢١-١١-٢٠١٣.
- طعن تجاري، رقم ١٣٣٧، لسنة ٢٠١٠، بتاريخ: ٢٢-١-٢٠١٥.
- طعن تجاري، رقم ٣٤٠ لسنة ٢٠١٢، بتاريخ: ١٩-٥-٢٠١٥.

- طعن تجاري، رقم ٧١٤، لسنة ٢٠١٣، بتاريخ: ٤-٦-٢٠١٥.

## ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية

## 1- Articles

- Allen, William T., Jack B Jacobs, Leo E Strine Jr "Function over form: A reassessment of standards of review in Delaware Corporation Law." Bus. Law. 56 (2000).
- Beldt, Bret Adam. "The Inevitable Change of America's Archaic Limitations on Public Ownership of Law Firms." J. Legal Prof. 33 (2008).
- Conners, John D. "Law Firm Diversification: An Affront to Professionalism." Ohio NUL Rev. 17 (1990).
- Chambliss, Elizabeth:
- "Professional Responsibility: Lawyers, A Case Study." Fordham L. Rev. 69 (2000).
- "New sources of managerial authority in large law firms." Geo. J. Legal Ethics 22 (2009).
- "Measuring law firm culture." In Special Issue Law Firms, Legal Culture, and Legal Practice. Emerald Group Publishing Limited, 2010.
- - Davis, Evan A. "The meaning of professional independence." Colum. L. Rev. 103 (2003).
- Doskow, Charles S. "Variations on Nonlawyer Ownership of Law Firms: The Full Monty, Accommodation or the (ABA) Stonewall." Miss. CL Rev. 32 (2013).
- Fox, Lawrence J. "Old Wine Old Bottles: Preserving Professional Independence." Temp. L. Rev. 72 (1999).
- Galanter, Marc. "Why the Big Get Bigger: The Promotion-to-Partner Tournament and the Growth of Large Law Firms." Virginia Law Review 76 (1990).
- Gillers, Stephen. "How to Make Rules for Lawyers: The

Professional Responsibility of the Legal Profession." Pepp. L. Rev. 40 (2012).

- Glennon, Theresa. "Lawyers and Caring: Building an Ethic of Care into Professional Responsibility." Hastings LJ 43 (1991).
- Green, Bruce A. "Lawyers' Professional Independence: Overrated or Undervalued." Akron L. Rev. 46 (2013).
- Keatinge, Robert R. "The Floggings Will Continue Until Morale Improves: The Supervising Attorney and His or Her Firm." S. TEx. L. REV. 39 (1997).
- Levinson, L. Harold. "Independent Law Firms that Practice Law Only: Society's Need, the Legal Profession's Responsibility." Ohio St. LJ 51 (1990).
- Pitofsky, David B. "Law Firm Diversification & (and) Affiliations between Lawyers & (and) Nonlawyer Professionals." Geo. J. Legal Ethics 3 (1989).
- Reiland, Rachel. "The Duty to Supervise and Vicarious Liability: Why Law Firms, Supervising Attorneys and Associates Might Want to Take a Closer Look at Model Rules 5.1, 5.2 and 5.3." Geo. J. Legal Ethics 14, 1151, (2000).
- Rhode, Deborah L. "Professional Integrity and Professional Regulation: Nonlawyer Practice and Nonlawyer Investment in Law Firms." Hastings Int'l & Comp. L. Rev. 39 (2016).
- Richmond, Douglas R:
- "Law Firm Management and Professional Responsibility." Roger Williams UL Rev. 9 (2003).
- "Subordinate Lawyers and Insubordinate Duties." WEST VIRGINIA LAW REVIEW 105 (2003).
- - Schiff, Justin. "The Changing Nature of the Law Firm: Amending Model Rule 5.4 to Allow for Alternative Business

Structures Resulting in Nonlawyer Ownership of Law Firms." Cap. UL Rev. 42 (2014).

## Schneyer, Ted:

- "On Further Reflection: How Professional Self-Regulation Should Promote Compliance with Broad Ethical Duties of Law Firms Management." Ariz. L. Rev. 53 (2011).
- "The Case for Proactive Management-Based Regulation to Improve Professional Self-Regulation for US Lawyers." Hofstra L. Rev. 42 (2013).
- - Stutz, Joseph D. "In re Feldman: Splitting Fees with Nonlawyers and Preserving the Professional Independence of Attorneys." J. Legal Prof. 26 (2002).
- - Wilkins, David B. "PARTNER, SHMARTNER! EEOC V. SIDLEY AUSTIN BROWN & WOOD." HARVARD LAW REVIEW 120 (2007).

## 2- Case Law

- Tomar, Seliger, Simonoff, Adourian & O'Brien v. Snyder, 601 A.2d 1056 (Del. Super. Ct. 1990).
- In re Bailey, 821 A.2d 851 (Del. 2003).
- In re Cysive, Inc. Shareholders Litigation, 836 A.2d 531 (Del. Ch. 2003).
- MERLIN PARTNERS LP v. AUTOINFO, INC., CA No. 8509-VCN (Del. Ch. Apr. 30, 2015).
- HUPAN v. ALLIANCE ONE INTERNATIONAL, INC., CA No. N12C-02-171-VLM (Del. Super. Ct. Nov. 30, 2015).
- Harper v. BEACON AIR, INC., CA No. 16C-05-140 RRC (Del. Super. Ct. Mar. 2, 2017).
- MATTER OF BEAUREGARD, 189 A.3d 1236 (Del. 2018).
- BASHO TECHNOLOGIES HOLDCO B, LLC v. GEOR-

GETOWN BASHO INVESTORS, LLC, CA No. 11802-VCL (Del. Ch. July 6, 2018).

- Voigt v. Metcalf, CA No. 2018-0828-JTL (Del. Ch. Feb. 10, 2020).
- IN RE PATTERN ENERGY GROUP INC. STOCK-HOLDERS LITIGATION, CA No. 2020-0357-MTZ (Del. Ch. May 6, 2021).

# الملحق

## مصطلحات البحث

هنا مجموعة من المصطلحات، نذكر معناها كما قصدناه في البحث؛ وذلك بغرض ضبط المعنى:

- شركة المحاماة: هي شركةٌ مهنيةٌ ذات شخصيةٍ اعتباريةٍ وذمةٍ مُستقلَّةٍ، يتمُّ تأسيسها بغرض ممارسة مهنة المحاماة أو الاستشارات القانونية.
- المسؤولية: هي المسؤولية المدنية عن تعويض المضرور عن الأخطاء الناتجة عن ممارسة مهنة المحاماة، وكذلك المسؤولية التأديبية التي تجري إجراءات قيامها ضمن الشركة أو جمعية المحاماة.
- استقلال الممارسة المهنية: تعني منح المحامي الحق بممارسة المهنة بشكلٍ مستقلٍّ دون تدخُّلٍ من إدارة شركة المحاماة، رغم كونه يمارس المهنة باسم هذه الشركة.
- مسؤولية المحامي الشريك: هي مسؤولية هذا المحامي الشخصية عن أخطائه المهنية لدى ممارسة المهنة من خلال شركة محاماة.
- المحامي الشريك: هو المحامي الشريك في شركة محاماة حصصية أو المساهم في شركة محاماة مساهمة مقفلة، والذي يُمارِس المهنة من خلال هذه الشركة حصراً.
- المحامي المدير: هو المحامي الذي تكون إدارة شركة المحاماة من مسؤوليَّته، أو يكون جزءاً من كادر الإدارة.
- المحامي المُمارِس: هو المحامي الشريك أو العامِل، والذي يُمارِس المهنة في شركة محاماة.
- المحامي العامِل: هو المحامي غير الشريك الذي يخضع في ممارسته لجهة الإدارة أو لمحامٍ مشرفٍ تُعيِّنه هذه الإدارة.
- الخطأ المهني: هو الخطأ الذي قد يرتكبه المحامي خلال ممارسة المهنة؛ مثل تفويت ميعاد جلسة، أو تفويت دفع قضائي، أو خسارة الدعوى بسبب زلة مهنية، وغيرها.
- اللائحة الكويتية: هي لائحة تنظيم الشركات المهنية للمحاماة الصادرة بقرار وزير التجارة والصناعة الكويتي رقم ١٦١/ ٢٠٢٠.
- اللائحة الأمريكية: هي لائحة القواعد النموذجية الصادرة عن جمعية المحامين الأمريكية، والمُعتَمَدَة من لائحة ولاية ديلاوير الأمريكية.

# Professional Independence of the Partner against the Law Firm's Management and the Effects on Responsibilities for Professional Fault

## A Comparative Study between Kuwaiti & American Law

**Dr. Khaled Aldaas**


## Abstract:

The research deals with determining the responsibility for professional fault of the partner lawyer in the law firm, given the existence of the principle of the partner's professional independence during the practice of the profession.

The partner's professional independence may conflict with the authority and influence of the company's management in reality, which could affect the management's responsibility for the partner's fault.

While the Law Firm Regulations in Kuwait for the year 2020 stipulated the independence of the partner and imposed his personal responsibility for his professional faults towards the company and partners, without the management being responsible for the personal mistake of the partner, unless it was joint with him.

Compared with the American experience, the American Bar Association (ABA) has attempted to define the modal rules for how to determine management responsibility for the lawyer faults, whether a partner or a subordinate lawyer in the firm.

The American point of view can be summarized as imposing responsibility on the partners, the management of the company, and the supervising lawyers if it is proven that the rules of professional conduct in the company are not activated, or if the management commit any failure in preventing professional faults from the rest of the partners or subordinate lawyers, or failure in minimizing the faults effects at least, or make the faults with the partner.

At the end of the research, we have come to a set of recommendations to ensure the benefit of the ABA point of view in line with the conditions of Kuwaiti law.


Keywords: Law Firm, Professional Firm, Professional Independence, Lawyer Responsibility, Management Responsibility, Professional Fault, Practicing Lawyer, Partner Lawyer, Employee Lawyer, Subordinate Lawyer.

**للاستشهاد:**

الدعاس، خالد. (2023). الاستقلال المهني للمحامي الشريك عن إدارة شركة المحاماة وتأثير هذا الاستقلال على قيام المسؤولية عن الخطأ المهني – دراسة مقارنة بين القانونين الكويتي والأمريكي. *مجلة الحقوق*، *47*(2)، 193–235.

**To Cite:**

Aldaas, Khaled. (2023). Professional lndependence of Partner against the law Firm's Management and the Effects on Responsibilities for Professional Fault - A Comparative Study between Kuwaiti & American Law. *Journal of Law, 47*(2), 193-235.

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

# Professional Independence of the Partner against the Law Firm's Management and the Effects on Responsibilities for Professional Fault - A Comparative Study between Kuwaiti American Law

Dr. Khaled Aldaas

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 1029 - 6069

No. 2, Vol. 47

Thul Hijja 1444 - June 2023